

رؤيتنا للحظة مناقشة مشروع قانون المالية الأخير في هذه الولاية

➤ السيدة الرئيسة؛ السيدة الوزيرة؛ السيد الوزير؛ السيدات والسادة النواب؛ السيدات والسادة الأطر:

➤ إنَّ مناقشة مشروع قانون المالية هي أهم لحظة لمساءلة اختيارات أية حكومة، وبالأحرى في هذه الفترة، حيث أننا أمام آخر مشروع ميزانية لهذه الحكومة في آخر أنفاسها. ممّا يجعلنا في نقطةٍ تلتقي فيها المساءلة مع تقييم حصيلة تنفيذ الالتزامات. وهذه هي أحد تجليات ربط المسؤولية بالمساءلة السياسية والرقابية.

➤ لذلك، فهذا النقاش ننظر إليه على أنه أعمق بكثير من مجرد مسطرة شكلية تحصل من خلاله الحكومة على الترخيص البرلماني، عبر الأغلبية العددية، كما تفعل دائماً.

➤ كما أن مشروع الميزانية لا ننظر إليه أبداً أنه مجرد أرقام وحسابات (وهي كثيرة جداً وبعضها يتكرر في كل الوثائق المرفقة)، بل إن مشروع الميزانية هو تركيبة تدابير سياسية، المسؤول عنها هو الحكومة كلها، وليس قطاع المالية.. ولذلك كل ما سنقوله هو موجّه للحكومة برمتها.

كيف نُقارب دائماً ممارستنا للمعارضة

➤ منذ اختيارنا موقع المعارضة في بداية هذه الولاية، اعتمدنا الوضوح والثبات على المواقف (ماشي رجل هنا ورجل هنا)، ننتقد ونعارض ما هو سلي (قانون الإضراب، قانون المجلس الوطني للصحافة...); نُساند ما هو إيجابي (ميثاق الاستثمار؛ نصوص إصلاح منظومة الصحة.....); نقترح ما نراه بديلاً صالحاً وواقعياً (لم نتبنى مقارنة التّسابق الكميّ لطرح أكبر عدد من مقترحات القوانين); ونُسائل؛ ونُنَبِّه، بكل مسؤولية وطنية إلى المخاطر (الفراغ وانعدام الثقة؛ الاحتقان الاجتماعي؛ الفراقشية....).

➤ هاجسنا الأول والأخير، في كل ذلك، هو المصلحة العامة للوطن والمواطن (فالحكومات والبرلمانات تأتي وتذهب... الأغلبية تصير أقلية... والمعارضات تصير أغلبية... هذا هو التداول الديمقراطي).

➤ ومنذ البداية، رفضنا السقوط في الشخصنة، كما رفضنا أسلوب المزايدة، وقُلنا دائماً أننا، في التقدم والاشتراكية، جزء من تراكم المكتسبات، وهي كثيرة، وجزء من تراكم السلبات، وهي كثيرة أيضاً... حيث كل حكومة تأتي، تُنجز أشياء وتترك أشياء؛ والكمال لله، ومن تواضع لله رَفَعَهُ ... المهم أن يسير بلدنا في طريقه نحو "المغرب الصاعد للجميع على قدم المساواة".

➤ نفعل ذلك، لأننا مقتنعون أن دور المعارضة في البناء الديمقراطي ليس صورياً... فعندما تُهمَّش المعارضة المؤسساتية أو تتم محاولة إسكاتها... فلننتظر أن تُعَبِّر المطالب عن نفسها في قنوات الشارع وفضاءات التواصل الاجتماعي.

➤ وهذه مناسبة، لأقول، بصوت عالٍ، لأولئك الذين يتخَمَّون، بشكلٍ بئيس، عليَّ وعلى حزب التقدم والاشتراكية، بالافتراء والكذب والمغالطات، والمقالات والفيديوهات المأجورة، في محاولة لإخراس أصواتنا: "اطمئنوا، فلن تُخيفُونَا.. ولن نصمت عن الحق، لن نصمت عن الحق، لن نصمت عن التعبير عن آرائنا، بكل جرأة ومسؤولية".

مقاربة سياسية خاطئة للحكومة

➤ في مقابل هذه المقاربة البناءة والوطنية والمسؤولة؛ يتذكر الجميع أن الحكومة، في معظمها، اعتمدت خطاب العجرفة والتجبر؛ والوعيد؛

➤ ولا ينسى أحد تهميش وتحقير الحكومة لمبادرات البرلمان؛ واستخدام الأغلبية العددية لتمرير كل شيء؛ وغياب التواصل والصراحة والصدق؛ والانزعاج من تقارير مؤسسات الحكامة؛ وحالات تضارب المصالح؛

- ولن ينسى أحد العبارات الحكومية الشهيرة: "المغاربة فرحانين والصحة بخير"; "المغاربة أعطونا تفويضاً شعبياً لنفعل ما نشاء"; "أنجزنا كل شيء بشكل غير مسبوق"; "خلقنا 600 ألف منصب شغل"; "انتهينا في منتصف الولاية من تنفيذ جميع التزامات البرنامج الحكومي"; "كلام المعارضة يدخل من هذه الأذن ويخرج من الأخرى"; "المعارضة تقوم بالتشويش والمزايدة"; "مبادرة لجنة لتقصي الحقائق هي مجرد بحث عن البوز من المعارضة";
- ومن الطبيعي أن تؤدي هذه المقاربات إلى استفزاز المواطن، وإلى الاحتقان، والفراغ، وانعدام الثقة في البرلمان والحكومة والسياسة؛
- خاصة إذا استحضرننا غياب الاستباقية السياسية؛ وضعف التواصل؛ والتصرف فقط تحت الضغط؛ من طرف الحكومة.
- وعلى الجميع أن يستخلص الدروس، اليوم وغداً.

رؤية وتوجيهات ملكية سامية بمثابة خارطة طريق للفعل العمومي

- السيدات والسادة المحترمين؛
- ونحن نناقش مشروع الميزانية، لا بد من استحضار الرؤية والتوجيهات الملكية، المستخلصة من الخطابين الساميين بمناسبة عيد العرش وافتتاح البرلمان؛ والتي اعتبرها خارطة طريق للعمل الحكومي والبرلماني، ليس لهذه السنة القصيرة فقط، بل للسنوات المقبلة أيضاً... للبرلمان المقبل، وللحكومة المقبلة؛
- أولاً: الغاية التي رسمها جلالته الملك، حفظه الله، هي "تسريع وتيرة المغرب الصاعد على كل المستويات، بشكل يجعل جميع المواطنين يستفيدون من ثمار النمو.
- ثانياً: من حقنا ومن واجبنا، جميعاً كمغاربة وكفاعلين، أن نعرف بالتقدم والمكتسبات، وأن نعترف بها.. وهي متراكمة منذ الاستقلال، ولا سيما في 26 سنة الماضية (بعض الصناعات؛

البنيات التحتية الهائلة: تطور مستوى المعيشة العام) فمغرب اليوم ليس هو مغرب الثمانينات أو التسعينات؛

➤ ثالثاً: علينا، كمؤسسات، أن نقوم بواجبنا، كل واحدٍ من موقعه، من أجل مواجهة التحديات، ومعالجة النقائص، التي اختصرها جلاله الملك في عبارة واحدة لها دلالات عميقة "ضرورة القطع مع مغرب السرعتن" .. بمعنى أنه علينا الاشتغال على العدالة الاجتماعية والمجالية، ليس باعتبارها شعاراً ظرفياً، بل أولوية وطنية، ورهاناً استراتيجياً ومصبوياً، لا سيما بالنسبة للفئات المستضعفة، والمناطق الهشة التي تعاني نقصاً في البنيات التحتية والخدمات العمومية الأساسية (في القرى والجبال والواحات وضواحي المدن وغيرها).

➤ إنّ هذا الجواب الملكي الراقى، والمتفاعل استراتيجياً، بشكل عميق، مع نبض المجتمع، ومع الاحتقان الاجتماعي والحراك الشبابي الراقى، هو جوابٌ لم يتوقف عند المكاسب والتحديات والغايات، بل حملَ توجيهاتٍ واضحة تنفُذُ إلى عمقٍ مقارنة الفعل العمومي وأولوياته، التي يتعين اعتمادها. ويمكنُ إجمالها في:

➤ 1- الحرص على تحقيق الأثر اجتماعياً ومجالياً؛ وعدم الاكتفاء برصد الوسائل؛

➤ 2- الحرص على التكامل الضروري ما بين المشاريع الكبرى المهيكلّة وما بين البرامج الاجتماعية (أي بين الاستراتيجي والآني)؛

➤ 3- الحرص على تسريع الإنجاز، وعلى المردودية والنجاعة، وتفادي هدر الوقت والجهد والإمكانات؛

➤ 4- الانتقال إلى جيلٍ جديد من برامج التنمية الترابية، لتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، من خلال أولويات: دعم التشغيل والاستثمار المحلي، والارتقاء بالخدمات العمومية الأساسية، ولا سيما بالتعليم والصحة؛ وبالتدبير الاستباقي للموارد المائية.

قضية الصحراء المغربية: أولوية الأولويات في سياقات دولية معقدة وتحديات داخلية تتطلب تمثين

جبهتنا الداخلية

- السيدات والسادة الأفاضل؛
- جميعنا يعلم أن السياق العالمي يتسم، اليوم، بكثيرٍ من التعقيدات. وأبرزها: استمرار عدم اليقين؛ وبروز السياسات الحمائية؛ وبحث جميع الدول عن السيادة الاقتصادية؛ وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى حوالي 3%؛ وإلى ما يُناهز 1% فقط في منطقة اليورو؛ وبترجع التجارة الدولية؛ وبمعدلات تضخم عالمي بنحو 3.7%؛ وباستمرار تقلبات أسعار المحروقات؛ وتصاعدُ بؤر التوتر والنزاعات بخلفيات الهيمنة وصراع النفوذ بين القوى الكبرى.
- لكن هذه التعقيدات نفسها تحمّلُ إلى جانبها عدداً من الفرص أمام بلدنا الصاعد، وعلينا حُسْن استثمارها: (المكانة المتنامية لبلادنا والاحترام الذي يحظى به دولياً؛ الاستقرار الوطني الجاذب للاستثمار؛ نجاحات السياحة؛ ارتفاع عائدات مغاربة العالم؛ تعدد الشركاء في كل القارات؛ الحضور القوي والشراكات في إفريقيا؛ فرص الربط الاقتصادي بين أوروبا وإفريقيا؛ مستقبل الطاقات البديلة؛ توطين شركات عالمية عملاقة....).
- في هذا الخِصَم، تظل قضية الصحراء المغربية هي أمُّ القضايا الوطنية، وأولى الأولويات، والتي تحظى بإجماع كافة المغاربة؛
- وبفضل ديبلوماسية دينامية وشجاعة وقوية، يَقودُها جلالة الملك، استطاعت بلادنا تحقيق نجاحاتٍ مُبرّرة على درب الطيّ النهائي لهذا النزاع المفتعل، الذي دام لنصف قرن. ولقد حان الوقتُ لإنجائه، اليوم، من خلال استثمار هذه الدينامية الحالية والاعتراقات الوازنة، وذلك على أساس الحُكم الذاتي في ظل السيادة المغربية، كحلٍ وحيدٍ.

- وفي هذا السياق، علينا التحضير الجيد لتفعيل الحكم الذاتي على أرض الواقع. كما علينا تمتين الجبهة الداخلية، بجيل جديد من الإصلاحات: ديمقراطيا، واقتصاديا، واجتماعيا.
- وهي مناسبة، لنتوجه بعبارات الشكر والاعتزاز، لصاحب الجلالة، على شهادته الغالية في حق أدوار الدبلوماسية البرلمانية والحزبية... وهي شهادة تدفعنا إلى العزم على مزيد من الاجتهاد.
- كما لا تفوتنا الفرصة، هنا، لكي نتوجه إلى كافة القوى والسلطات الأمنية والعسكرية، الوطنية، بتحية الإجلال، على ما تقوم به من مجهودات، تحت قيادة جلاله الملك، حفاظاً على أمن واستقرار ووحدة وسلامة وطننا العزيز.
- وقبل أن أختتم حديثي عن السياقات الوطنية والدولية، فإني أعبر عن أمني في أن يصمد اتفاق وقف إطلاق النار بغزة، بعد سنتين من حرب الإبادة الجماعية من طرف إسرائيل. كما أتمنى أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته، لتمكين الشعب الفلسطيني من كافة حقوقه الوطنية المشروعة.

قانون مالية 2026: بين ثلاثية: التزامات البرنامج الحكومي، ترير الفشل، والفرص المتاحة

- السيدات والسادة المحترمين؛
- أي حكومة تأتي، تجد أمامها صعوبات وطوارئ، وتتقدم بالالتزامات، وتبني على التراكمات، وتساءل على مدى الوفاء بالتعهدات.
- وهذه الحكومة، كغيرها، كانت تعرف في 2021، أن هناك الجفاف؛ وآثار الجائحة؛ والتقلبات الجيوسياسية؛ وارتفاع نفقات الأوراش الكبرى، خاصة للبنيات التحتية والحماية الاجتماعية.
- مع ذلك، التزمت ب:

➤ نسبة نمو 4% (الواقع: حوالي 3% كمتوسط للأربع سنوات الماضية). وحتى تحسُن النمو الاقتصادي المتوقَّع في 2025 بحوالي 4.8%، الذي نُنَوِّهُ به، فهو لا يعود إلى سياسة حكومية اقتصادية، بقدر ما يعود إلى: التساقطات المطرية (ارتفع منتج الحبوب ب +41% ليصل إلى 43 مليون قنطار)؛ وارتفاع إنتاج الفوسفات ب 13%؛ ونمو قطاع الخدمات؛ وارتفاع عائدات السفر بنحو 14%؛ فضلاً عن تطور قطاع السيارات والطيران.

➤ وأكبر دليل على الفشل الاقتصادي هو أنَّ التزام الحكومة بإحداث مليون منصب شغل في 5 سنوات، يصطدم بواقع البطالة وفقدان مناصب الشغل: -24 ألف منصب شغل في 2022؛ و-157 ألف في 2023؛ مقابل +82 ألف في 2024، في انتظار النتيجة السنوية النهائية ل 2025؛ والتزمت الحكومة برفع نسبة النشاط الاقتصادي للنساء من 20 إلى 30% (لكن في الواقع: نزل إلى ما بين 18 و19%)؛

➤ والتزمت بتعميم الحماية الاجتماعية، لكن في الواقع: 8.5 مليون مغربي دون تغطية صحية فعلية؛ وورش التقاعد لم يخرج؛ وورش التعويض عن فقدان الشغل لم يخرج أيضاً؛ وتعهدت الحكومة بإخراج مليون أسرة من الفقر والهشاشة وتوسيع الطبقة المتوسطة (لكن 4 ملايين أسرة تعيش على الدعم المباشر؛ و3.2 مليون شخص انزلقوا نحو الفقر والهشاشة، بسبب البطالة وغلاء الأسعار وتدهور القدرة الشرائية.

➤ والتزمت الحكومة بإبراز طبقة متوسطة فلاحية، لكن في الواقع: ثلاثة أرباع فقراء المغرب يوجدون بالعالم القروي، وحوالي 2 مليون هاجروا من القرى إلى المدن في السنوات الأخيرة؛ وتعهدت بتقليص الفوارق المجالية، غير أنَّ الخطاب الملكي حول مغرب السرعتين له دلالة. و60% من الثروة الوطنية تتركز في 3 جهات؛

- والتزمت الحكومة بتصنيف بلادنا ضمن أحسن 60 بلداً من حيث جودة التعليم، لكن التصنيفات الرسمية تضعنا للأسف في مؤخرة الترتيب دولياً، من حيث كفايات الكتابة والقراءة والحساب ومعدلات الهدر المدرسي.
- إننا لا ننكر أن الحكومة اشتغلت، وحققت بعض الإيجابيات (نترك للأغلبية فرصة سردّها؛ لأن الدور الأساسي للمعارضة التنبيه للنقائص)؛
- لكن، ليس من حقّ الحكومة التحجّج بإرث الماضي، ولا بالظرف الدولي، ولا بالجفاف، ولا بطوارئ الزلزال أو الفيضان؛
- لأن دورها ومبرر وجودها هو مواجهة الإشكالات وإيجاد الحلول (وإلاّ لاشّ كا تُصْلَاح الحكومة؟)؛
- ولأن الحكومة، بالمقابل، لها أغلبية مريحة، وطنياً وترابياً؛ وتصادفت مع وثيقة النموذج التنموي؛ ومع انتعاشة ما بعد كورونا؛ ومع طفرة السياحة؛ وارتفاع المداخيل الجبائية؛ ومداخيل الفوسفاط؛ والأداء العالي لعدد من الشركات الوطنية الكبرى؛ ومع نتائج أداء قطاع السيارات والطيران؛
- كما تصادفت مع طفرة عائدات مغاربة العالم (82 مليار درهم إلى غاية متم شهر غشت فقط من 2025) (وبالمناسبة: أين تفعيل الحكومة للخطاب الملكي السامي ل 06 نونبر 2024، من أجل إصلاح الإطار المؤسسي لتدبير شؤون مغاربة العالم، ولا سيما من خلال مجلس الجالية؛ والمؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج؟)؛
- والأكثر من ذلك كله، تصادفت الحكومة مع نيل بلادنا شرف تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030 (نفقات كبيرة فعلاً، لكن فرصة نموّية هائلة واستثنائية لجذب الاستثمار وتحويل كل مناطق المغرب إلى ورشٍ للتنمية والتقدم والتطوير).

نجاحات نموذج كرة القدم الوطنية: دروس يتعين الاستلزام منها

- في هذا السياق، السيدات والسادة المحترمين؛
- نعم، كرة القدم لا يمكن أن تكون بديلاً للمشروع المجتمعي، ولا يمكن أن تعوّض النموذج التنموي، وتدير شؤون الكرة لا يستقيم إسقاطه على تدير الشأن العام الوطني؛
- لكن، في الوقت نفسه، دَعُونَا نتفق على أَنَّ النجاحات المبهرة لمنتخباتنا الوطنية لكرة القدم، وآخرها الفوز التاريخي والرائع بكأس العالم للشباب بالشيلي، هي نجاحاتٌ فيها دروس وعبر؛
- فإدخالُ الفرحة على شعبٍ بأكمله ليس مسألةً سهلة... وهي فرحةٌ صادقة لكل فئات المجتمع، تتجاوز تلك النظرة الضيقة بأن الكرة هي "أداةُ إلهاءٍ"؛ بل هي عاملٌ للفخر المغربي، و"وسيلة لتعزيز الشعور بالانتماء إلى الوطن"؛
- كما أن هذه النجاحات المتواصلة ليست وليدة الصُدْف، بل وليدة رؤية إصلاحية ملكية، وتخطيط استراتيجي (الجامعة)، مع توفير الإمكانيات المادية والمالية والبشرية واللوجستية (أكاديمية محمد السادس)، والحرص على التفعيل والتدبير الجيد والحكمة، واحترام تخصص وصلاحيات كل طرف... وهي وليدة المزج الخلاق وتعبئة طاقات وكفاءات ومواهب مغاربة الداخل ومغاربة العالم... وهي وليدة الاستثمار في تأهيل الإنسان، والشباب على وجه الخصوص.... وهي وليدة ثقة هؤلاء الشباب في مسؤولهم.
- أليس كل هذه العناصر هي بالضبط ما يتطلبه تدير الشأن العام، لتحقيق نجاح وتقدم بلادنا؟ بالتأكيد: نعم.
- (رؤية + تخطيط + إمكانيات + تفعيل + حكمة + استثمار في الإنسان + ثقة) = النتائج أولنجاح.
- لذلك، فإن نجاحنا في كرة القدم يمكن أن يُشكِّل، من حيث المنهجية، مصدر إلهام لجميع المديرين العموميين، وخاصة للحكومة؛

- حيثُ يمكننا أن نجعل من نجاح منتخبنا لكرة القدم بمثابة "مختبر UN LABORATOIRE"،
 مثلما يفعل العالم، حين تنجح تجربته في المختبر، ينتقل إلى تعميمها في الطبيعة الحقيقية...
 والطبيعة الحقيقية لتجربة تدير الشأن العام هي المجتمع.
- يجب أن يتعلم الوزراء ألا يأتوا للافتخار بالاعتمادات الكبيرة المخصصة لهم (التعليم مثلاً)،
 بل أن يشتغلوا بها، في صمت وبحكمة جيدة، ولا يفتخرون حتى يأتوا لنا بالنتائج
 والنجاح....(مالكم ياك لاياس... فرحانين ب 140 مليار درهم للتعليم والصحة؟ واش هذا
 إنجاز؟ واش ضربتي فيها شي تامارا؟ راه الإنجاز هو تنجح ف المهمة دبالك، وتجي تقول لنا إن
 الهدر المدرسي سالينا معه مثلاً أو المغاربة كلهم كا يتداواوا فابور (هذا إنجاز نقدرنا نحسبوه
 لك بحال الفوز بكأس العالم في كرة القدم).

توجيهات هامة وفرضيات معتادة لمشروع ق م 2026

- وعودةً إلى مضمون مشروع قانون مالية 2026، فإننا نؤكد على أهمية عناوين توجيهاته
العامّة، والتي هي: 1- توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول
 الصاعدة؛ 2- إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية المجالية المندمجة؛ 3- توطيد
 أسس الدولة الاجتماعية؛ 4- ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات
 المالية العمومية.
- لكننا، كما سنوضح لاحقاً، نعتبر أن التدابير الإجرائية للحكومة، رغم إيجابية بعضها، فهي
 على العموم تدابير لا تعكس بالشكل الكافي عناوين هذه التوجيهات العامة، ولا تستجيب بالقدر
 اللازم للانتظارات ومتطلبات الإصلاح.
- نعم، هناك مجهود ميزانياتي، لكن وفق نفس المقاربات الحكومية المعتادة التي عجزت عن
 تحقيق الأثر الاجتماعي والاقتصادي والمجالي، على مدى أربع سنوات.

➤ أما من حيث الفرضيات الأساسية التي انبنى عليها مشروع قانون مالية 2026 (نسبة النمو: 4.6%؛ معدل التضخم: 2%؛ ارتفاع الطلب الداخلي ب 2.3%؛ عجز الميزانية: 3%؛ محصول إنتاج الحبوب: 70 مليون قنطار؛ متوسط سعر البوتان: 500 دولار للطن؛ سعر صرف الأورو مقابل الدولار: 1.110)؛

➤ فهي فعلاً فرضيات تتأسس على معايير معينة وعلمية، لكن نعتقد أن صدقية هذه الفرضيات لا تُقاسُ بمدى علميتها (لأننا لسنا بصدد درسي أكاديمي في الجامعة)، ولا بمدى رضى المؤسسات المالية عنها، بل بقدرة اقتصادنا الوطني الذاتية على تحقيق السيادة، وتقليص التأثير السلبي بالتقلبات والأزمات، وبقدرته على تقليص ارتباط النمو بأحوال الطقس: وهذا ما يُسمَّى: "مناعة وصمود الاقتصاد الوطني". ثم بقدرة نظامنا التديري وأسلوب الحكامة على التوزيع العادل اجتماعيا ومجاليا للثروات ولثمار النمو.

توطيد السيادة الاقتصادية يحتاج إلى إحداث تحولات عميقة

1- السيادة التجارية

- السيدات والسادة المحترمين؛
- حتى لا يتحول نقاشنا حول الميزانية إلى نقاشٍ محاسباتي، علينا ربطه بالنقاش حول الوضع الاقتصادي، والبداية من استقراء موازين تجارتنا الخارجية؛
- فالمعطيات تقول إنَّ نسبة تغطية الصادرات تراجعت (57.6% في 2025 مقابل 60.2% في 2024). وفي 2025 ارتفع عجز الميزان التجاري ب 15.5% مقارنة مع 2024؛ ليصل إلى 226 مليار درهم فقط إلى حدود غشت. وفي مقابل ارتفاع قيمة الصادرات ب 3.8%، ارتفعت كلفة الواردات ب 8.4%؛

- وما دامت الأرقام لا تُخطئ، فإننا نتساءل: ماذا فعلت الحكومة من أجل خفض الفاتورة الطاقية، والفاتورة الغذائية؟ وماذا فعلت لدعم تنافسية المقاولات المغربية، من أجل تعبيد الطريق أمامها نحو أسواق جديدة ونحوقطاعات عالية القيمة المضافة؛
- وماذا فعلت الحكومة لتقوية توجُّهنا الاقتصادي نحو إفريقيا هي المستقبل؟ ومن أجل خفض الارتباط بأوروبا التي ينكمش نموُّها الاقتصادي؟ وماذا فعلت الحكومة لاستثمار تعدد شركائنا في كل القارات؟ وماذا فعلت لمراجعة اتفاقيات التبادل الحر غير المفيدة، بما يحقق التوازن أكثر للمصلحة الاقتصادية الوطنية؟
- طبعاً، كل هذه الأمور، قامت فيها الحكومة بمجهود.... لكنه لو كان كافياً لَمَا تفاقَمَ عجزنا التجاري.

2- السيادة الطاقية

- بالفعل، بلادنا تتوجه نحو مستقبل سيادتها الطاقية النظيفة، بشكلٍ سليم، فإجمالي الاستثمارات المتوقعة للهيدروجين الأخضر هو 370 مليار درهم؛ ونشتغل على أفقٍ واعد للغاز الطبيعي؛ وصارت الطاقات البديلة تشكل 45% من المزيج الطاقى الكهربائي: كل هذا جيد؛
- لكن، إلى جانب ذلك، فالمحروقات، التي نستوردها بشكلٍ كامل، لا تزال تستنزف مائتنا العمومية، والعملية الصعبة، وجيوب المواطن، وميزانيات المقاولات المغربية؛
- والحكومة تتلکأ في إعادة تشغيل لاسامير، كضرورة استراتيجية للتكرير والتخزين؛
- ومجلس المنافسة أقرَّ بوجود التفاهات غير المشروعة وللأرباح غير المشروعة؛ بما يجعل شركات المحروقات الكبرى في وضعية شبه احتكارية تتطلب، على الأقل، التضريب الملائم ب 40%؛

➤ كما أنَّ تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية لا ينعكس نهائياً أو ينعكس متأخراً أو ينعكس بشكل طفيف، بينما الزيادة في الأسعار دولياً تؤدي إلى الزيادة الفورية في الأسعار بالسوق الوطنية.

➤ لذلك، نقول إن الاشتغال استراتيجياً على التحوُّل الطاقى لا يتناقض مع واجب الحكومة في تنقية سوق المحروقات، اليوم، من الاختلالات التي تعرفها.

3- السيادة الغذائية والسياسة الفلاحية

➤ على حدِّ علمي لا يُوجد بلدٌ يُسخِّر سياسته الفلاحية، على سبيل الأولوية، للتصدير وجلب العملة الصعبة؛ فالسياسة الفلاحية ينبغي أن تتوجه أولاً إلى تلبية الطلب الداخلي (ويلا شاط شي حاجة مرحباً بالتصدير والمصدِّرين)؛

➤ لكن، نحن من بين الأوائل في تصدير الدلاح ولافوكا، وبالمقابل استوردنا في موسم 2024-2025 حوالي 100 مليون قنطار من الحبوب؛ وقيمة وارداتنا الغذائية تفوقُ قيمة صادراتنا، حيث صرنا، ونحن البلد المسمَّى فلاحى " نستورد الزيت والزيتون والقطن والعسل والأبقار والأغنام والماعز؛

➤ فما الذي وَقَعَ حتى نتخلى عن زراعاتنا الحقيقية؟ وماذا وقع للفلاح الصغير والمتوسط، وأوضاع العالم القروي، بدليل هجرة 2 مليون من القرى نحو المدن؛ وبدليل أنَّ ثلاثة أرباع الأشخاص في وضعية فقر وهشاشة يوجدون بالعالم القروي، حسب ال HCP؛

➤ وفي المقابل، وبمبرر رفع الإنتاجية وجلب العملة الصعبة، هناك أشكال الدعم المتعدد والسخيِّ لكبار الفلاحين: (السقي بالتنقيط؛ الامتيازات الجبائية؛ الاستفادة من دعم غاز البوطان؛ الاستفادة من تعبئة العقار العمومي الفلاحى؛ الاستفادة من أسعار تحلية مياه البحر التي لا ترقى إلى ثمن الكلفة الحقيقية لهذا النوع من المياه...); لكن بأية نتائج على السيادة الغذائية؟

➤ نعم، أمام تداعيات هذه الاختيارات الخاطئة، وأمام تداعيات الجفاف، خصصت الحكومة 20 مليون اعتمادات على مدى سنتين لبرنامج استعجالي. لكن هل تم الالتزام بها من طرف الجميع؟ وهل تمّ إنفاقها بعدالة وشفافية؟ سننتظر الجواب.

➤ نعم، أمام انعكاسات هذه الاختيارات، المتفاقمة بفعل الجفاف، وبسبب الإحصاء القديم والمُختل للقطيع الوطني، أقرّت الحكومة إعفاءات جبائية وجمركية على استيراد المواشي، فخسرت ميزانيتنا الملايير من الدراهم، دون أثر إيجابي على أسعار اللحوم، بقدر ما تمّ اغتناء تجار الأزمة "الفراقشية"، فطالبنا بلجنة لتقصي الحقائق، وتمت عرقلتها، وكأنّ الحقيقة مخيفة للبعض؛

➤ وها نحن، اليوم، أمام إحصاء جديد للقطيع الوطني من الماشية (ارتفع العدد بقدرة قادر إلى حوالي 33 مليون رأس في بضعة شهور)، لنصبح أمام برنامج جديد لإعادة تشكيل القطيع، خصصت الحكومة 11 أو 12 مليار درهم كدعم مباشر لفائدة مربّي المواشي... نأمل أن يذهب إلى من يستحق، بإشراف السلطات الإدارية المحلية.

➤ وسأقولها وأكررها 100 مرة: هذا الوضع الفلاحي لا يعود فقط إلى الجفاف، وهو واقع فعلاً، لكن أيضاً إلى الاختيارات السياسية للفلاحة الوطنية، حيث يتعين الحفاظ على إيجابياتها ومراجعة سلبياتها. (التساقطات تؤثر سلباً على المياه السطحية والفلاحة البورية، لكن كبار الضيعات تجد الحل في استنزاف الفرشة المائية)؛

➤ لذلك، علينا الاهتمام بالتجميع الفلاحي والفلاحة التضامنية والأسرية؛ وضرورة الاعتماد على الزراعات القادرة على التكيف مع التغيرات المناخية؛ كما يمكن رفع الإنتاجية ليس فقط بتوسيع مدارات الري، ولكن بالاستثمار في الابتكار العلمي الفلاحي.

4- الأمن المائي

➤ طبعاً، نثمن المجهودات الكبيرة، المتعلقة بنقل المياه، وبناء السدود، ومحطات التحلية، وإعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها؛

➤ كما نثمن تخصيص مشروع القانون المالي 16.4 مليار درهم برسم 2026، لتأمين التزود بالماء الشروب؛

➤ لكن، لأنَّ استنزاف الفرشة المائية هي معضلة حقيقية، بحيث أنها لا تتجدد إلا بعد عشرات أو مئات السنين، على عكس المياه السطحية؛ فإنه يتعين الانتقال من مقارنة الجري وراء توسيع العرض إلى مقارنة تديرو عقلنة وترشيد الطلب (منع الزراعات المستنزفة للماء). (هل فلاحو أوروبا ما كما يعرفوش يزرعوا لافاوكا والدلاح؟ علاش كا يخليونا حنا نزرعوه ونصدروه لهم؟)

➤ كما يتعين، على وجه الاستعجال، تخصيص ميزانية أكبر لصيانة قنوات جر المياه وتحسين مردوديتها (لتفادي ضياع نسبة مهمة من المياه في الطريق قبل أن تصل إلى مكانها).

5- السيادة الصناعية

➤ لا نمو اقتصادي دون تصنيع قوي؛

➤ نعم، من المؤكد أن هناك منجزات لا ننكرها في قطاعات السيارات وقطع غيار الطائرات والإلكترونيك؛

➤ لكن التصنيع الحقيقي الحديث لا زلنا بعيدين عليه، ونقدم على ذلك ستة 6 براهين:

➤ 1- ارتفاع نسبة المدخلات الخارجية (نستورد تقريباً نصف المواد المستعملة في التصنيع)؛

➤ 2- ضُعب نقل التكنولوجيا، لإحداث مبادرات استثمارية مستقلة لمقاولين شباب مغاربة (كما فعلت دول شرق آسيا منذ ثلاثين سنة)؛

➤ 3- ضُعب مردودية التشغيل: حيث بالاعتماد على مذكرات المندوبية السامية للتخطيط، فإن القطاع الصناعي، بما فيه الصناعة التقليدية، لم يُحدث سوى 28 ألف منصب شغل في

2022؛ و 7 آلاف منصب شغل في 2023؛ و 46 ألف منصب شغل في 2024؛ و أقل من 2000

منصب شغل في الفصل الثاني من 2025؛

- 4- ضُعب مساهمة القطاع الصناعي في PIB الناتج الداخلي الخام (15.3% في 2024)؛
- 5- ضُعب التوطين التراي للمشاريع الصناعية؛ التي لا تزال متمركزة في شريط طنجة- الجديدة؛

- 6- ضُعب إقبال القطاع الخاص والقطاع البنكي على المجازفة في الاستثمار أو في تمويل القطاعات الصناعية الواعدة، والاكتفاء في الغالب بالاستثمار في أنشطة الخدمات، وفي أنشطة سهلة المكسب، أو أنشطة تستفيد من الدعم العمومي أو من امتيازات ضريبية (العقار؛ الاستيراد المدعم؛ ..).

6- السياحة

- من المؤكد أن عائدات سفر مغاربة العالم القياسية، (82 مليار درهم إلى غاية متم شهر غشت فقط من 2025)؛ وعائدات السياحة (88 مليار درهم فقط إلى حدود غشت 2025، بزيادة 14% مقارنة مع 2024؛ واستقبال 15 مليون زائر إلى غاية متم شتنبر 2025، بزيادة 15%)، هي إنجازات موضوعية، أكثر مما هي ذاتية، ساعدت على صمود ماليتنا العمومية؛
- ومع ذلك، نعتقد أنه بالإمكان تحقيق نتائج أفضل بكثير جداً، لو تمّ توظيف الحكومة لكل مؤهلات بلادنا، بشكل أفضل (الحضارية؛ التاريخية؛ الرياضية-إنجازات كرة القدم؛ الفنية؛ الروحية)؛
- ولو لعب القطاع دوراً حقيقياً في الترويج؛ وفي الحد من التمرکز السياحي في مناطق بعينها، وعلى دول بعينها؛
- ولو تمّ تنويع العرض السياحي، بما فيه الموجّه للطلب الداخلي؛

- ولو تمّ تنويع أنواع السياحة؛
- ولو تمت مراقبة الأسعار وجودة الخدمات، بالنظر إلى تنافسية الأسعار عالمياً (تونس، تركيا، مصر، إسبانيا...).

7- السيادة في الاقتصاد الرقمي

- من المؤكد أن الاقتصاد الرقمي هو المستقبل، وبإمكان بلادنا أن تتحول إلى منصة عالمية للرقميات؛
- ومن جهة أخرى، إنّ تدارك الفجور الرقمية، اجتماعيا ومجاليا، يجب أن يكون في قلب الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛
- كما يتعين خفض أسعار خدمات الاتصال (من الأعلى في المنطقة)؛
- كما يتعين الاهتمام أكثر بالذكاء الاصطناعي والأمن الرقمي، من حيث التشريع والتكوين والتحسيس؛
- مع توسيع رقمنة الخدمات العمومية والمساطر الاستثمارية، حيثُ لها آثار إيجابية على الشفافية، لأنها تقلل من الاحتكاك المباشرين المواطن أو المقاول وما بين الإدارة.

8- الإيكولوجيا والاقتصاد الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية

- عندما نتحدث عن النمو الاقتصادي، وعن تلبية حاجيات المجتمع، فإننا نتحدث، تلقائيا، عن تكثيف الاستثمار وزيادة الإنتاج؛ لكن غالباً ما يتم ذلك على حساب حقوق الأجيال القادمة؛ من خلال تدمير الثروات الطبيعية (الساحل؛ الرمال؛ الغابة؛ التربة؛ الماء؛ المعادن؛ الثروة البحرية...).
- لذلك، كما أوصى بذلك النموذج التنموي، ينبغي أن ننقل إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بأبعاده الإيكولوجية، للحفاظ على مواردنا الطبيعية وترشيد استعمالها؛

➤ ولأننا بصدد مناقشة مشروع الميزانية، فإننا نلاحظ أنه يفتقر إلى ما يلزم من تدابير أو امتيازات ضريبية، أو امتيازات لدعم المشاريع الاستثمارية التي تستعمل النجاعة الطاقية والطاقات النظيفة، وتلك التي تحافظ على البيئة والثروات الطبيعية.

السيادة والاستدامة المالية: نفقات هائلة تزداد في مقابل موارد لا تزال هشة بمخاطر واضحة

1- إنفاق عمومي أغلبه للتسيير وأداء الديون وليس للاستثمار

➤ في قراءة عامة للتحملات والنفقات الإجمالية، نجد أنها ستبلغ 761 مليار درهم؛ مقابل 721 مليار درهم في 2025 (+5.5%)؛ (قفزت من 520 مليار في 2022 إلى 761 مليار في 2026)؛

➤ بما يعني أننا أمام طفرة حقيقية في التزامات الدولة (فتحتنا جهات كبرى أهمها الحماية الاجتماعية والبنيات التحتية الكبرى)، ولذلك على المداخيل أن تكون في نفس المستوى (توقع حاجيات التمويل: 49 مليار درهم في 2026)؛

➤ لكن المفاجأة هي أن 64 مليار درهم من التحملات ستذهب لاستهلاكات الدين العمومي؛ و44 مليار درهم إلى نفقات فوائد الديون؛ و347 مليار درهم لنفقات التسيير، منها 195 مليار نفقات للموظفين؛ و94 مليار للمعدات؛ و3.5 مليار للنفقات الطارئة؛ ولا يتبقى لنفقات استثمار الميزانية العامة سوى 136 مليار درهم.

➤ بمعنى أن الخلاصة الأساسية معظم نفقات الميزانية العامة تذهب للتسيير ولأداء الديون وفوائدها وليس للاستثمار؛

➤ ومن هنا نكتشف الدور المحوري والحاسم للاستثمار العمومي من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية (أي المحفظة العمومية)، بما يجعلنا نؤكد على إصلاحها العاجل (وسنعود لهذه المسألة الحيوية)؛

➤ كما نكتشف التناقض بين ارتفاع نفقات المعدات والتسيير عموماً مع مبدأ ترشيد النفقات.

2- الموارد: ارتفاع المداخل الضريبية والموارد المتأتية من الاقتراض

➤ أما فيما يتعلق بالموارد الإجمالية، في 2026، فيُتوقع لها: 712 مليار درهم؛ مقابل 658 مليار درهم في 2025 (+8%)؛

➤ والمفاجأة أنه منها 123 مليار ستكون عبارة عن اقتراضات (65 مليار داخلي و60 مليار خارجي)؛

➤ والمرتبة الأولى للموارد العادية: الضرائب غير المباشرة (40%)؛ ثم المرتبة الثانية للضرائب المباشرة (39%)؛

➤ وقد ارتفعت المداخل الضريبية عند متم شتنبر 2025 ب 34 مليار درهم، مقارنة مع شتنبر 2024: لتبلغ 258 مليار درهم؛

➤ وفي المجمال: ارتفعت المداخل الضريبية الإجمالية بمتوسط سنوي +11.5% ما بين 2020

و2025، من 199 مليار درهم إلى 343 مليار درهم (ارتفاع بحوالي 72%+ في 6 سنوات)؛ وإلى 366

مليار درهم في 2026 (ارتفاع ب 167 مليار درهم في 7 سنوات أي بحوالي 84%+)؛

➤ حيثُ ارتفعت موارد الضريبة على الدخل: 65 مليار درهم (+6%)؛ (تم رفع معدل نمو إيرادات

الضريبة على الدخل المتعلقة بالأجور إلى مستوى يعادل ضعف ما كان عليه قبل الإصلاح)؛

➤ وارتفعت حصيلة الضريبة على الشركات: 96 مليار درهم (+29%)؛ (انتقل معدل النمو

السنوي المتوسط للضريبة على الشركات من 3,8% قبل الإصلاح إلى 17%)؛

- أما حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، فبلغت: 51 مليار درهم (+14%)؛ (حيث انتقل معدل النمو السنوي المتوسط للضريبة على القيمة المضافة من 3.6% إلى 10.3%).
- وفضلاً عن ذلك، نسجل، ضمن الموارد، أيضاً: رسوم الاستيراد: 18 مليار درهم (-14%)؛ وعائدات من OCP: 7 مليار درهم؛ وعائدات من بنك المغرب: 3.6 مليار درهم؛ وعائدات من تفويت مساهمات الدولة: 6 مليار درهم؛ وموارد مختلفة: 9.6 مليار درهم.

3- خلاصات حول الموارد الضريبية بارتباط مع الإصلاح الجبائي

- انطلاقاً من الدور المزدوج للضريبة: تمويل الاقتصاد؛ وإعادة توزيع الثروة؛
- فإن الملاحظة الأساسية هي كون المداخل الجبائية تشكل عَصَبَ موارد الدولة؛ وعرفت تطوراً كبيراً؛ من جراء الشروع تطبيق الإصلاح؛ ومن جراء نجاعة الإدارة؛ والتوسيع نسبياً للوعاء؛ ومحاربة نسبية للغش والتهرب الضريبيين؛ والمراجعات؛ واعتماد الاقتطاع من المنبع بالنسبة لبعض شرائح المزمين؛
- لكن، كما نعترف بهذه الإيجابيات، ينبغي، بالمقابل، الاعتراف بأن التضخم وغلاء الأسعار كان له دور في ارتفاع حصيلة الضرائب والرسوم؛ وبأن الضغط الجبائي على الأجور لا يزال مرتفعاً رغم الإصلاح الجزئي؛ وبأن توسيع الوعاء ومحاربة الغش لا يزالان محتاجين إلى قرارات سياسية جريئة للقضاء على اقتصاد الظل وإدماج كلي للقطاع غير المهيكل (أزيد من 2 مليون وحدة إنتاجية غير مهيكل حسب HCP)؛ كما أن تضريب الشركات يحتاج إلى عدالة جبائية حقيقية (تضريب القطاعات شبه الاحتكارية بشكل ملائم، وخفض الضريبة على الشركات الصغيرة والمتوسطة)؛ في حين ينبغي إعفاء كل المواد الأساسية واسعة الاستهلاك من TVA دعماً للقدرة الشرائية للمغاربة.

4- الاستثناءات الضريبية عائق أمام العدالة الجبائية

➤ من خلال استقراء وثائق مشروع قانون المالية، نجد أن الاستثناءات الضريبية تشكل حوالى 2% من PIB؛ وتبلغ 32 مليار درهم، في 2025، أي بزيادة 1.7% مقارنة مع 2024؛

➤ والمفاجأة هي أن 18% فقط منها يذهب لدعم القدرة الشرائية؛ وأكثر من نصفها هي استثناءات على TVA؛ و73% من الاستثناءات الضريبية عبارة عن إعفاءات كلية؛ و17.3% من الاستثناءات الضريبية يستفيد منها القطاع العقاري؛

➤ طبعاً، نحن لا ندعو إلى حذف كل الاستثناءات الضريبية، فهذا أمر غير ممكن، وهي معمول بها في كل العالم؛

➤ لكن، طبقاً للقانون الإطار، فإنه من اللازم إعادة التقييم الدائم للجدوى الاقتصادية والاجتماعية من الإعفاءات، من أجل حذف تلك غير المجدية وغير النافعة، وتلك التي تستفيد منها قطاعات في الأصل مُربحة.

5- اللجوء إلى المفرض إلى الاقتراض

➤ تُخبرنا وثائق مشروع قانون مالية 2026 بأن مديونية الخزينة تراجعت من 67.7% في 2024 إلى 67.4% في 2025؛ وتوقع 65.9% في 2026؛ ويبدو هذا الأمر جيداً للوهلة الأولى؛

➤ لكن، حين نعرف أننا في 2026 سنؤدي 108 مليار درهم ككلفة للاقتراض (44+64)، وأننا سنقترض 123 مليار درهم؛

➤ وحين نُضيف لحجم القروض حوالى 200 مليار درهم الذي هو حجم الديون العمومية الخارجية، وغالبها ديون المؤسسات والمقاولات العمومية، مضمون من طرف الدولة؛

➤ وحين نعرف أن حجم ديون الخزينة قفز من 885 مليار درهم في 2021 إلى 1124 مليار درهم في يونيو 2025؛

➤ وحين نعرف أن 68% من الديون آجالُ أدائها يمتد ما بين 10 و30 سنة؛

- فإننا نستنتج أننا أمام معضلة حقيقية من شأنها أن ترهن مستقبل الأجيال اللاحقة؛
- مع أن ما يخفف من وطأة هذه المعطيات كون ثلاثة أرباع دين الخزينة داخلي، بالدرهم المغربي.

6- التمويلات المبتكرة: آلية ظرفية لتحسين الحسابات

- يتعلق الأمر بتفويت أصول منشآت عامة، وإعادة استئجارها في نفس اللحظة (خصوصة مقنعة)؛
- ونريد أن نعرف، أولاً، وبكل شفافية، ما هي هذه المنشآت، وما كلفة إعادة الاستئجار سنوياً؟
- والأمر يتعلق بحصيلة ضخمة، يجب أن تظهر ضمن الموارد، حيث قد بلغت موارد التمويلات المبتكرة، من 2019 إلى غشت 2025: 111 مليار درهم (الصفحة 41 من مذكرة تقديم م ق مالية 2026)؛
- وستواصل التمويلات المبتكرة، برسم 2026، بحوالي 20 مليار درهم (الصفحة 70 من التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع ق م)؛
- بمعنى أننا أمام موارد قيمتها 131 مليار درهم على الأقل؛
- وهي موارد يبدو أنها تساهم في خفض حساباتي وهش وغير مستدام لنسبة عجز الميزانية (تراجع عجز الميزانية من 5.5% في 2021 إلى 3.5% في 2025؛ وتوقع 3% في 2026)؛
- وهذا الكلام لا نقوله وحدنا، بل إنَّ هناك تحذيرات من بنك المغرب والمؤسسات المالية الدولية بشأن المخاطر التي قد ترافق هذا النوع من الأدوات التمويلية غير التقليدية؛ حيث هناك "الحاجة إلى إخضاع التمويلات المبتكرة لإشراف صارم شبيه بعمليات الخصوصية"، فهي تُصنف ضمن "الإيرادات الجارية" حسب معايير صندوق النقد الدولي، ويجب ألا

تُستخدم لتغطية نفقات دائمة. كما أن "الزيادات المتتالية في حجم هذه العمليات تتطلب وضوحاً وشفافية أكبر؛

➤ كما أن هناك تنبيهات إلى أن "عمليات البيع وإعادة التأجير تخلق التزامات مالية مستقبلية على الدولة"؛ وأن "الإيرادات الناتجة عنها غير متكررة، ما يجعل التحسن الظاهري في عجز الميزانية ظرفياً وليس هيكلياً"؛

➤ فالتمويلات المبتكرة ساهمت في تحسين المداخيل العمومية، مؤقتاً منذ 2019، لكنها تهدد باحتمال تقويض جهود الضبط المالي مستقبلاً بسبب طبيعتها غير الدائمة.

➤ لذلك، نعتقد أن الأمر يتطلب التوقف، والحاجة إلى تشريع ومراقبة البرلمان؛ وإلى الشفافية أمام الرأي العام الوطني والمجتمع المالي؛ والحاجة إلى معرفة تأثير هذه الموارد الموقته على معدل عجز الميزانية (يعني يجب على م ق م أن يعطينا رقمين عن نسبة عجز الميزانية (باحساب ثم بدون احتساب موارد التمويل المبتكرة)؛

➤ فالمسألة ليس موقف إيديولوجي جامد، أو مزايده سياسية، بل يتعلق بجودة تدبير المالية العمومية وشفافيتها، وبضرورة ضمان استدامة وانتظام خدمات المرفق العمومي.

7- خلاصات أساسية حول استدامة وتوازنات المالية العمومية

➤ الخلاصة الأولى: نفقات هائلة ومتزايدة، بسبب التزامات بلادنا في البنيات التحتية المهيكلية والبرامج الاجتماعية وتدبير نفقات الطوارئ (الحوار الاجتماعي، الجفاف، الزلزال، الفيضانات....)؛ بما يتطلب تنوع التمويل، لالا سيما عبر تطوير الشراكة خصوصي-عمومي PPP، وخلق الثروة عبر التحول الاقتصادي نحو التصنيع العالي القيمة؛

➤ الخلاصة الثانية: نفقات التسيير ضخمة، وتتطلب الترشيح الحقيقي؛

➤ الخلاصة الثالثة: تحسُّن المداخل الجبائية أمر جيد، لكن الإصلاح الجبائي لا يزال في حاجة

إلى خطوات أخرى أكثر تأثيراً، لتخفيف الضغط الجبائي على الأجور؛

➤ الخلاصة الرابعة: الاستدانة المفرطة، ويتعين التقليل كثيراً منها؛

➤ الخلاصة الرابعة: التمويلات المبتكرة آلية تمويل مؤقتة يجب أن تخضع للشفافية والمراقبة.

➤ الخلاصة المركزية: دائماً نسمع عن صمود التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية، بشهادة

مؤسسات دولية؛ بما يُيسِّرُ الولوج إلى الاقتراضات الدولية بشروطٍ تفضيلية (مثل الفخ)؛

➤ لكن، ثقة المجتمع المالي في التدبير الميزانياتي لبلادنا لم تمنع من رصد نقائص بمناسبة التقييم

الأخير PEFA AGILE MAROC 2023 ، بما استلزم إعداد استراتيجيات وطنية لإصلاح تدبير

المالية العمومية، بشراكة مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرهما.

➤ وفي هذا السياق، يجب الإسراع بإصلاح القانون التنظيمي للمالية، في اتجاه الشفافية؛

المقروئية؛ تعزيز دور البرلمان في المراقبة... وسيكون لنا استمرار للنقاش، الذي بدأناه، السيد

الوزير، حول الاستثناءات المقترحة على القاعدة الذهبية في تدبير المالية العمومية، والتي

تنص حالياً على أنه "لأجل الحفاظ على توازن مالية الدولة المنصوص عليه في الفصل 77 من

الدستور، لا يمكن أن تتجاوز حصيلة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصول

الدين برسم السنة المالية".

الاستثمار، المقابلة ومناخ الأعمال: اختلالات هيكلية وإصلاحات ضعيفة الأثر

1- الاستثمار الأجنبي: تطوُّر لا يرقى إلى حجم الفرص المتاحة

➤ جاء في وثائق م ق المالية 2026 أنَّ هناك ارتفاعاً لتدفقات الاستثمارات الأجنبية ب +43% (39

مليار درهم إلى حدود غشت 2025)؛ وهو أمرٌ إيجابي نسجله؛

- مع ذلك، فهذا الحجم 39 كلياردهرم هزيل، ولا يعكس أبداً الفرص التنموية الهائلة للمغرب؛ ولا يعكس أبداً معطى أننا سننظم كأس العالم وقبله كأس إفريقيا؛
- وبكفي أن ننظر إلى مرتبة المغرب، إفريقيا، من حيث جلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، لكي نعرف أننا لا زلنا بعيدين تماماً عن المراتب الأولى التي نستحقها.

2- الاستثمار العمومي في م ق مالية 2026: مجهود مالي ضخم في مقابل مردودية محدودة

- أما من حيث الاستثمار العمومي، فهناك مجهود ميزانياتي استثنائي: 380 ملياردرهماً؛
- هكذا، نلاحظ أنه ما بين 2022 إلى 2026، تطوّر حجم الاستثمار العمومي كما يلي: 245؛ 300؛ 335؛ 340؛ ثم 380 ملياردرهماً؛
- ومن حيث توزيع أصناف هذا الاستثمار العمومي، نجد: المؤسسات والمقاولات العمومية: 180 مليار درهم؛ ثم الميزانية العامة والحسابات الخصوصية وسيكما: 133 مليار درهم؛ ثم صندوق محمد السادس للاستثمار: 45 مليار درهم؛ ثم الجماعات الترابية: 22.5 ملياردرهم.
- ومن الطبيعي أن يرتفع حجم الاستثمار العمومي، بالنظر إلى التزامات بلادنا بخصوص إنجاز مشاريع وأوراش الكبرى، من قبيل: توسعة المطارات؛ تطوير حظيرة الطائرات؛ المشاريع السكنية؛ تمديد الخط فائق السرعة نحو مراكش؛ تقوية شبكة الطرق السيارة؛ إنهاء أشغال ميناء الناظور المتوسط؛ مواصلة إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي؛ وتأمين التزود بالماء الشروب (16.4 مليار درهم برسم 2016)؛ وكذا تسريع الاستراتيجيات القطاعية: الصناعة؛ الفلاحة؛ تطوير الصادرات؛ الرقميات؛ السياحة؛ الاقتصاد التضامني؛ مع تعزيز الاعتماد على الغاز الطبيعي، وتسريع تطوير الطاقات المتجددة.
- مع ذلك، لدينا الملاحظات التالية:

- 1- ضرورة تسريع تفعيل أدوار صندوق محمد السادس للاستثمار: ونثمن المبادرات الأولى مشجعة له، من خلال الصناديق القطاعية والموضوعاتية؛ والصناديق المخصصة للمقاولات الناشئة؛ والقروض التكميلية؛ والمساهمات المباشرة في مشاريع كبرى مهيكلية؛
- 2- في قانون تصفية مالية 2023، لاحظنا أن هناك اعتمادات مالية لاستثمارات عمومية في قطاعات اجتماعية لا تصل نسبة تنفيذها إلا إلى 46 أو 50%، مما يتطلب التسريع والنجاعة؛
- 3- التوزيع الترابي للاستثمارات العمومية يتعين إحداث طفرة حقيقية فيه؛
- 4- استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية توجد في المرتبة الأولى كقاطرة، لكن يجب تسريع إصلاح المحفظة العمومية، من أجل إخضاعها جميعها لقواعد الحوكمة الديمقراطية الجيدة ولقواعد الشفافية والنجاعة؛
- 5- الاستراتيجيات القطاعية، في الفلاحة والصناعة، يجب إخضاعها للمراجعة وإعادة النظر، من أجل الفعالية والنجاعة؛
- 6- هناك معادلة صعبة، لكن ممكنة، لتسريع تنفيذ الاستثمار العمومي: معادلة شفافية الطلبات العمومية في مواجهة تسريع وجودة الإنجاز من طرف المقاولات.

3- ضرورة تسريع إصلاح المحفظة العمومية باعتبارها المستثمر العمومي الأول في بلادنا

- على هذا الأساس؛ فأرقام توقعات نهاية 2025، تقول برقم معاملات للمؤسسات والمقاولات العمومية يقترب من 400 مليار درهم؛ وهو حجم كبير؛
- وعائداتها للميزانية العامة حوالي 18.5 مليار درهم؛ معظمها من المكتب الشريف للفوسفات وبنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية (14 مليار درهم)؛
- وذلك في مقابل تحويلات من الميزانية العامة إلى مجمل المؤسسات والمقاولات العمومية بنحو 84.366 مليار درهم؛

➤ أي أننا أمام خسارة سنوية للميزانية العامة في علاقتها بالمحفظة العمومية، تقدّر بحوالي 66

مليار درهم؛ وهذا حجم كبير يبيّن أن أغلب المؤسسات والمقاولات العمومية هي عبء مالي

حقيقي على ميزانية الدولة؛

➤ نعم، النصوص التشريعية لهذا الإصلاح تمت المصادقة عليها منذ سنوات؛

➤ في هذا الصدد، تمت إعادة الهيكلة، كما هو الشأن بالنسبة للشركات الجهوية؛ المجموعات

الصحية الترابية؛

➤ أما بالنسبة للمؤسسات والمقاولات التي تدخل في نطاق اختصاص الوكالة الوطنية للتدبير

الاستراتيجي لمساهمات الدولة، فقد تمّ تجميع قطب الإعلام العمومي؛

➤ وبالنسبة لتحويل مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري إلى شركات مساهمة، هناك الحاجة إلى

تسريع النصوص التشريعية لإنجاز هذا التحوّل.

➤ هكذا، نلاحظ أن معظم المحفظة العمومية لا زلنا متأخرين في إصلاحها.

4- الاستثمار الخاص: ضعف متواصل وعراقيل نفسها أمام المقاولات رغم إعلانات

الحكومة

➤ نتذكر أنه الحكومة التزمت، في بداياتها، بإعداد مخطط لتعبئة 550 مليار درهم، كاستثمار

خاص، لخلق 500 ألف منصب شغل؛ وبقلب معادلة الإسهام في المجهود الاستثماري ليصير

الثلث عبارة عن استثمار عمومي والثلثين استثمار خاص؛

➤ بمعنى أنه في 2026 الاستثمار الخاص يكون في حدود 760 مليار درهم؛ لكن

الحقيقة بعيبيدة كل البعد عن هذا الرقم؛

➤ والحقيقة أن الاستثمار الخاص لا يزال ضعيفاً، ويستثمر غالباً في أنشطة سهلة المكسب

أو أنشطة مرتبطة بالدعم العمومي أو بالطلبات العمومية أو الخدمات؛

➤ كما لا يزال يعاني من نفس العراقيل: ضعف تحسين مناخ الأعمال؛ الولوج إلى العقار والتمويل؛ تبسيط المساطر؛ التوطين الترابي؛ التسويق الترابي.

➤ ومن بين ما يتطلبه الأمر: دعم حقيقي للمقاولين الشباب وللمقاولين من مغاربة العالم؛

➤ كما يستلزم الأمر ضرورة إحداث بنك عمومي خاص بتمويل الاستثمار.

➤ من جهة أخرى، تُطالبنا الحكومة بأن اللجنة الوطنية للاستثمارات على 250 مشروع، بقيمة

إجمالية مالية تناهز 414 مليار درهم، من شأنها أن تحدث 65 ألف منصب شغل مباشر و110

ألف منصب شغل غير مباشر؛

➤ ورغم أن الأمور على الورق فقط، فإن الملاحظة اللافتة هي أنه علينا استثمار أزيد من 6 مليون

درهم لخلق منصب شغل وحيد (ضعف مردودية التشغيل)؛

➤ كما نتساءل عن مدى مراقبة وتتبع التنفيذ الفعلي لهذه المشاريع الخصوصية، أم أن الأمر

يتعلق بإعلانات فقط؛ خاصة أن السيد الوزير المكلف بالاستثمار صرح مؤخراً بأن أي مشروع

لم يأخذ فعليا أي دعم لحد الآن، برسم منح المشاريع: الدعم الأساسي؛ الترابي؛ القطاعي،

الاستراتيجي؛

➤ من جهة أخرى، هذه الأرقام الضخمة المعلنة تتناقض تماماً مع أرقام الأثر (التشغيل، الفقر،

التوزيع المجالي لخلق الثروات)؛

➤ لذلك، فإن إصلاح بيئة الأعمال ليس مجرد إعلانات، وليس إصلاحاً تشريعياً فقط (ميثاق

الاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار)، بل يجب أن يكون إصلاحاً حقيقياً وعملياً في أرض

الواقع.

➤ ثم أين هي مشاريع الشراكة بين الخصوصي والعمومي؟

➤ وبمناسبة الحديث عن عمل اللجنة الوطنية للاستثمارات، التي عقدت لحد الآن 9 دورات، من

ماي 2023 إلى أكتوبر 2025، وأصدرت بلاغات، وجدنا من خلالها أن الأمر يتعلق بأرقام جد

ضخمة وأكبر مما أعلنته الحكومة؛ وجدنا أن عدد المشاريع المستفيدة من الدعم الأساسي: 242؛ والمصنفة ذات الطابع الاستراتيجي: 27؛ والقيمة المالية الإجمالية المعلنة للمشاريع المستفيدة من الدعم المباشر والمصادق عليها: 373 مليار درهم؛ والقيمة المالية الإجمالية المعلنة للمشاريع المستفيدة من صفة الطابع الاستراتيجي: 229.4 مليار درهم، أي أن مجموع القيمة المالية للمشاريع كلها: أزيد من 602 مليار درهم؛ وعدد مناصب الشغل الإجمالية المعلنة لكل المشاريع (مباشرة وغير مباشرة): أزيد من 380 ألف.

➤ وهنا لدينا أسئلة لا بد من تفسيرها:

➤ لماذا لا يتم الإعلان إثر بعض الدورات عن القيمة المالية للمشاريع، علما أن أي ملف يأتي للجنة بكلفة المشروع؟ ولماذا لا يتم الإعلان أحيانا عن عدد مناصب الشغل الملتزم بها، علما أن أي ملف يأتي بعدد مناصب الشغل؟ ولماذا لا يتم الإفصاح في أغلب الحالات عن الأقاليم المعنية (التوزيع المجالي) بالمشاريع؟ ولماذا لا يتم، في إطار الشفافية، نشر أسماء الشركات وطبيعتها؟ ونبذة عن كل مشروع؟

➤ وبما أن مبلغ الدعم العمومي مرتبط بمعايير (عدد مناصب الشغل؛ الكلفة المالية...)، فما هي الآليات المعتمدة للتحقق من مدى مطابقة ما يوجد على الورق في الملفات من التزامات وما بين الأمور الفعلية (لأنه قد يلجأ مستثمر إلى تضخيم الأرقام وكلفة المشروع وعدد مناصب الشغل فقط ليستفيد من مبلغ كبير من الدعم)؛

➤ وما آليات لجنة الاستثمارات لتتبع التنفيذ الفعلي والحقيقي للمشاريع المستفيدة من الدعم؟
➤ ولماذا لم يبدأ الأثر في الظهور، مجاليا وجبايا وماليا، ولا يزال الاستثمارالخصوصي الحقيقي ضعيفا؟

➤ وبما أننا أمام حصيلة ضخمة وهائلة من حيث الالتزامات بخلق أزيد من 380 ألف منصب شغل، لماذا لم يبدأ أثر ذلك في الظهور من حيث أرقام ومعدلات البطالة؟

➤ الخلاصة المركزية: لا نشكك في أن عدداً من الاستثمارات حقيقية ونافعة وسيكون لها أثر إيجابي، لكن هل نحن أمام استثمارات جميعها حقيقية ويتم تنزيلها فعلياً في أرض الميدان والواقع؟ أم نحن أحياناً أمام مجرد ملفات على الورق بالتزامات ضخمة ربما فقط من أجل الحصول على الدعم العمومي؟

5- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة: كلام حكومي كثير ودعم متأخر وجد هزيل

➤ منذ مجيء هذه الحكومة وهي تتحدث عن دعم المقاولات الصغرى والصغرى جداً والمتوسطة؛

➤ وصدر ميثاق الاستثمار في نهاية 2022، ولم يصدر المرسوم المتعلق بدعم هذا الصنف من المقاولات التي تشكل حوالي 95% من النسيج المقاولاتي الوطني سوى مؤخراً في يوليوز 2025، وكان واجباً إصداره في غضون 2023 حسب ميثاق الاستثمار؛ ولا يزال الجميع في انتظار القرارات التطبيقية من الحكومة؛ وكل هذا التأخر غريب جداً ويعبر عن غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة في دعم المقاولات الصغرى؛

➤ اليوم، في مشروع آخر قانون للمالية، تمّ تخصيص 2 مليار درهم للدعم التقني ولدعم استثماراتهما (وهو رقم جد هزيل)، ولن يكون كافياً لتوزيع منح الدعم بالنسبة للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين مليون و50 مليون درهم؛

➤ إلى ذلك، تحتاج المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي أفلست عشرات الآلاف منها في عهد هذه الحكومة، إلى تيسير الولوج إلى التمويل البنكي، وإلى الطلبات العمومية؛ كما تحتاج إلى تضريب محفز؛ مع ضرورة تضريب ملائم للشركات الكبرى التي توجد في وضعية شبه احتكار كالمحروقات والاتصالات: 40%.

6- القطاع غير المهيكل: هيمنة تُضرب بالاقتصاد الوطني وبالمقاولات المسؤولة

➤ حسب ال HCP في بحث وطني لها نشرته في 29 ماي 2025، فقط حول وحدات الإنتاج غير الفلاحية، أي بجزء فقط من الاقتصاد غير المرصود في المغرب (إذن فالواقع أخطر مما سيأتي هنا):

➤ في 2023: عدد الوحدات الإنتاجية غير المنظمة هو 2,03 مليون وحدة؛ برقم معاملات 526,9؛ وبمساهمة بنسبة 10,9% من الإنتاج الوطني؛ وبنسبة تشغيل 33,1% من إجمالي التشغيل غير الفلاحي.

➤ إنها أرقامٌ دالّة على أن أماننا الكثير لإدماج الاقتصاد غير المهيكل المعيشي تدريجيا وتحفيزيا في النظام الاقتصادي الرسمي؛ ومن أجل القضاء على اقتصاد الظل الكبير المضرب بالمقاولة المسؤولة، وبالتنافسية الاقتصادية، وبالمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الجبائية.

➤ ولا يمكن أن نقول إننا نجحنا في توسيع الوعاء الضريبي إلا إذا نجحنا في إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الرسمي.

7- الحكامة الجيدة ومناخ الأعمال

➤ إن هذه الحكومة برهنت على أنها لا تمتلك الإرادة السياسية فيتحسين مناخ الأعمال وفي الأعمال الحقيقي لدولة القانون في مجال التنافس الاقتصادي، وتتخذ من هذا الأمر مجرد شعار؛

➤ ونعلم أن مطلب محاربة الفساد هو مطلب مجتمعي ومستلزم للتقدم الاقتصادي وجلب الاستثمار المنتج؛

➤ لكن الحكومة سحبت مشروع قانون الإثراء غير المشروع؛ وقوانين أخرى تتعلق بمكافحة بعض منابع الرِّيع؛ دون إرجاعها للبرلمان؛

➤ وهذه الحكومة سقطت في تضارب المصالح والسكوت عن التفاهات غير المشروعة (نموذج المحروقات بإقرار من مجلس المنافسة)؛

➤ ولا تزال الاحتكارات غير المشروعة و اقتصاد الريع موجودة (المقالع مثلاً)؛

➤ والدعم العمومي استغله، دون مراقبة الحكومة، تجار الأزمة، ودون تفاعل إيجابي للأغلبية الحكومية مع مبادرة لجنة تقصي الحقائق حول الفرقاشية؛

➤ ومن أجل إظهار نفسها على أنها تحارب الفساد، وتعمل على إقرار المنافسة الشريفة وإعمال دولة القانون في المجال الاقتصادي؛ جاءت الحكومة باستراتيجية وطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026؛ دون نتائج حقيقية؛ وقامت بإصلاحات تشريعية وتنظيمية غير كافية نهائيا لوحدها رغم أهميتها: (المراكز الجهوية للاستثمار؛ ميثاق الاستثمار؛ إصلاح مرسوم الصفقات العمومية...)؛ واختزلت الحكومة تحسين مناخ الأعمال في الرقمنة وتبسيط المساطر؛

➤ لكن الواقع وتقارير مؤسسات وطنية يقولان إنَّ:

➤ الفساد يكلف بلادنا 50 مليار درهم سنويا (هي تماماً كلفة الحماية الاجتماعية)؛

➤ وتراجع المغرب في مؤشر مدركات الفساد من 2018 إلى 2023، ب 5 نقط، وانتقل من الرتبة 73

ضمن 180 دولة إلى الرتبة 97 متراجعاً ب 24 رتبة؛ ثم في 2024، تراجع بمرتبتين ليحتل المركز

99؛

➤ ويقول لنا تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة إن تكاليف الفساد المرتفعة تتحملها الفئات الضعيفة؛

➤ وأن مؤشر التنافسية العالمية نحتل فيه المرتبة 75 من أصل 140 دولة؛

➤ و68% من المقاولات تعتبر أن الفساد منتشر أو منتشر جداً بالمغرب؛

- والفساد في المرتبة الثانية من بين العوائق الرئيسية أمام المقاولات؛
- وتراجع المغرب في 2023 بأربع مراتب مقارنة مع سنة 2022 في مخاطر الفساد في مناخ الأعمال (الرتبة 140 من أصل 194 دولة)؛
- أما أسباب الإخفاق في عدم تحقق أهداف الاستراتيجية لمكافحة الفساد، فهي: التراجع على منهجية تحديد الأولويات التي بدأ العمل بها سنة 2019، وعدم تعبئة المسؤولين وخاصة على مستوى الوزراء المعنيين بتنسيق البرامج؛ وغياب التنسيق؛ وهيمنة التدبير القطاعي؛ وانعدام المواكبة التواصلية؛ والاكتفاء فقط بالبُعد التشريعي على حساب البُعد العملي؛ وعدم تخصيص ميزانيات كافية.
- وعليه، فإنه لا خيار أمام بلادنا لتحقيق التقدم الاقتصادي سوى مكافحة الفساد بشكلٍ حقيقي، سياسياً، وتشريعياً، وتنظيمياً، ورقابياً، وقضائياً، وأخلاقياً.

8- خلاصات حول الاستثمار وعالم الأعمال والمقاولة

- استثمار عمومي هائل دون المردودية الكافية؛
- استثمار خصوصي ضعيف رغم ميثاق الاستثمار؛
- صعوبات حقيقية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، دون دعم حكومي حقيقي؛
- ثقل القطاع الاقتصادي غير المهيكل؛
- مناخ أعمال غير ملائم لجذب الاستثمارات.

"الدولة الاجتماعية" ليست مجرد شعار ولا حتى مجرد أغلفة مالية مرصودة....

بل هي قناعات سياسية... ونتائج ملموسة على مستوى العدالة الاجتماعية الإنصاف المجالي

1- هل هذه حكومة "الدولة الاجتماعية" فعلاً؟

- الدولة الاجتماعية ليست شعاراً للاستهلاك، بل هي اقتناع فكري وقرارات سياسية شاملة؛

➤ الدولة الاجتماعية، تعني العيش بكرامة للجميع (الحماية في الطفولة، الحماية من مخاطر الشيخوخة، البطالة، المرض، الجهل، الفقر، الهشاشة، وحماية تكافؤ الفرص في الترقى الاجتماعي.....)؛

➤ الدولة الاجتماعية لا يمكن اختزالها في قطاعات محددة، رغم أهميتها، أو في إجراءات، رغم أهميتها، كالدعم المباشر للأسر المستضعفة؛ (الدولة الاجتماعية هي شأنٌ أفقي عام)؛

➤ الدولة الاجتماعية لا يمكن اختزالها في رفع اعتمادات مالية رغم أهميتها (نُتْمَن تخصيص 140 مليار درهم للصحة والتعليم، بزيادة 21 مليار درهم مقارنة مع 2025، و 27 ألف منصب شغل، مقارنة مع 22 ألف و 800 في 2025)؛ بل إن الدولة الاجتماعية تُقاسُ بالأثر على معدلات: التشغيل والبطالة؛ التعويض عن فقدان الشغل؛ والتقاعد والحماية لكبار السن؛ وحماية الطفولة؛ وتوفير التعليم والصحة للجميع على قدم المساواة؛

➤ الدولة الاجتماعية هي التي لا تكون فيها الفوارق الاجتماعية والمجالية صارخة؟ بل يكون فيها عدالة في توزيع الثروات؛

➤ الدولة الاجتماعية هي دولة قوية بديموقراطيتها ومؤسساتها، وبإعلامها ومثقفها؛
➤ نعم، منذ اعتلاء صاحب الجلالة العرش في 1999، تزايد الاهتمام بالمسألة الاجتماعية؛
➤ وكل الحكومات، منذ حكومة التناوب التوافقي، ساهمت في تطوير الأوضاع الاجتماعية،
بقسطٍ ما؛

➤ الآن، هناك إرادة ملكية سامية، واعتمادات مالية؛
➤ لتظل نجاعة تحقيق الأثر هي الرهان. وهذا هو مقياس نجاح أو فشل الحكومة: التفعيل.
➤ في هذا السياق، نقرأ أن كلفة الحماية الاجتماعية هي 41 مليار درهم في 2026؛ وهو مجهود مالي نُقَدِرُهُ ونُثْمَنُهُ؛ كوسائل، وليس كنتائج؛

➤ لكن، نستغرب، أنه في كلمة السيدة الوزيرة، أثناء تقديم م ق مالية 2026، قالت إن الحكومة "نجحت في تعميم الحماية الاجتماعية وفق الأجندة المحددة في القانون الإطار";

➤ إن هذا هو نوع الخطاب المستفز الذي طالما حذرنا الحكومة منه على مدى أربع سنوات، لكن لا حياة لمن تنادي؛

➤ فأين الواقعية؟ أين التواضع؟ أين الصدق والحقيقة؟ أين توسيع قاعدة التقاعد؟ أين التعويض عن فقدان الشغل؟ أين التعميم الفعلي للتغطية الصحية؟

2- التشغيل: العَطَبُ الكبير

➤ الجميع يعلم أن الحكومة التزمت بمليون منصب شغل سنوي، في برنامجها الحكومي؛

➤ وفي منتصف الولاية، كان هناك اعتراف حكومي بفشل سياسة التشغيل، وبأن النصف الثاني من الولاية سيتم فيه التركيز على التشغيل، فماذا كانت النتيجة:

➤ انخفاض عظيم في نسبة البطالة من 13% إلى 12.8%؛

➤ والحقيقة أن معدلات البطالة تصل إلى 12.8 على الصعيد الوطني، وإلى نحو 36% في أوساط الشباب عموماً، وإلى نحو 47% في أوساط الشباب بالمجال الحضري؛ وفشل الحكومة في رفع نسبة نشاط النساء من 20% إلى 30%، بل نزلت هذه النسبة إلى 18 أو 19%؛

➤ والعجيب الغريب أنه، في آخر أنفاسها، بلورت الحكومة خارطة طريق جديدة، خصصت لها نحو 15 مليار درهم، وقدمت فيها من جديد وعداً بإحداث مليون و450 ألف منصب شغل، لتقليص البطالة في 2030 إلى 9%، واشترطت صراحةً تحقق هذا الهدف بالتساقيات المطرية؛

➤ (عجيب وغريب وغير معقول: الحكومة الحالية عوض أن تؤدي واجبها، فهي صارت تلعب دور

التخطيط للحكومات المقبلة: هل هذه حكومة أم مكتب دراسات)؛

- كما تمَّ تخصيص 2 مليار درهم، في م ق المالية الحالي، لدعم المقاولات الصغيرة والصغرى جدا والمتوسطة (منح الاستثمار)؛ و1.4 مليار درهم لتحسين الوساطة في الشغل؛ وأقرت الحكومة التكوين بالتدرج لفائدة 200 ألف شاب في أفق 2027، حيث تم تخصيص 1 مليار درهم؛
- وهي أغلفة مالية ضعيفة وغير واضحة المعالم من حيث تنفيذها وآجالها وحكامها وتوزيعها التراي؛ كما أن التشغيل ليس أمراً قطاعياً، بقدر ما هو مرتبط بالنمو والاستثمار وبملاءمة التكوين مع حاجيات سوق العمل؛
- وهي خطة تنضافُ إلى الإخفاق الذريع لبرامج سابقة، كأوراش وفرصة: من سنحاسبُ على ذلك؟
- ونتساءل: أين البرامج الملموسة والواضحة، لوقف نزيف تدمير مناصب الشغل في المجالات القروية المتضررة من الجفاف؛
- وأين البرامج الكفيلة بإدماج ملايين الشباب في وضعية NEET؛ وإدماج نحو 300 ألف ملتحق جديد بسوق الشغل كل سنة؟
- وأين هي السياسة الأفقية لملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل؛
- وأين هو تفاعل الحكومة مع مقترح القانون الذي تقدمنا به لأجل تمكين الشباب الخريجين من منحة مؤقتة للبحث عن الشغل؟
- كلها، وغيرها، ستظل أسئلة معلقة، إلى حين الحكومة المقبلة. لأن ما تم الفشل فيه في 4 سنوات لا يمكن استدراكه في سنة أو أقل من سنة.

3- المنظومة الصحية: المستشفى العمومي ينبغي أن يكون محور الإصلاح لتحقيق فعالية وجودة

الولوج إلى الحق في العلاج

➤ المفارقة هي أن إصلاح الصحة يتطلب وقتاً (تأهيل المستشفيات وتوفير الموارد البشرية، لكن الضغط المجتمعي المشروع يريد الصحة الآن وهنا في كل مكان؛

➤ وعوض أن تفسر الحكومة للناس هذا الإكراه والمجهودات، تخرج لتقول إن كل شيء بخير؛

➤ نعم، هناك إصلاحات قانونية ومؤسسية أسهمنا فيها، بشكل إيجابي، وصوتنا مع كل القوانين ذات الصلة؛

➤ الآن، علينا المرور إلى السرعة القصوى، حيثُ في 2026، تم تخصيص 42.4 مليار درهم للصحة، بزيادة حوالي 10 مليار درهم؛ وتم تخصيص 8 آلاف منصب مالي، بزيادة 1500 منصب مقارنة مع 2025؛ وسيتم افتتاح المستشفيات الجامعيين لأكادير والعيون؛ مع الأمل في تسريع بناء وتجهيز المستشفيات الجامعية بالرباط، بني ملال، كلميم والراشيدية؛ وفي تأهيل 90 مستشفى، خصصت له كلفة 3.3 مليار درهم؛

➤ كما نثمن، على مدى 3 سنوات، إطلاق المرحلة الثانية لتأهيل 1600 مستشفى، بكلفة تناهز 7 مليار درهم (أي 533 في السنة كمتوسط)؛ مع ضرورة الإسراع في الانتهاء من تأهيل 1400 مركز صحي برسم المرحلة الأولى، بكلفة 6.4 مليار درهم؟ (تم لحد الآن تأهيل 949 في 4 سنوات، بمعدل 237 في السنة؛ هذا هو ضرورة التسريع: تحقيق ضعف الوتيرة الحالية)؛

➤ كما يتعين، بسرعة، تسريع أعمال حكاما المنظومة الصحية: وتفعيل أدوار الوكالة المغربية للأدوية؛ والمجموعات الصحية الترابية؛ والهيئة العليا للصحة.

➤ وسيكون على الحكومة الحالية والمقبلة رفع تحديات كبرى، لمعالجة اختلالات التغطية الصحي؛

➤ حيث هناك خصائص في الموارد البشرية (للوصول إلى هدف 45 مهني صحة لكل 10 آلاف مواطن)؛

- والمواعيد الطبية تتجاوز عدة شهور، بسبب ضعف التجهيزات الطبية (الساكنير؛ ليريم...)
- والنوار، وشيكات الضمان: هي ممارسات سائدة في عدد من المصحات الخاصة (دون تعميم)؛
- أما المعضلة الكبرى، التي تكذب الحكومة في ادعائها بنجاح التعميم، فهي أن نحو 8 مليون مغربية ومغربي خارج الاستفادة من التغطية الصحية؛
- كما يتعين مراجعة ما فرضته الحكومة من عتباتٍ مُجففة، لإقرار واجب أداء الاشتراك على مئات الآلاف من الأسر غير القادرة على ذلك؛
- ومعظم المهنيين المستقلين والعمال غير الأجراء غير مسجلين أو لا يُؤدُّون الاشتراكات المفترضة؛ حيث أن معدل تحصيل الاشتراكات لا يتجاوز الثلث؛
- كما ينبغي معالجة كون المؤمنين يؤدون أزيد 60% من مصاريف العلاجات والأدوية، بسبب عدم مراجعة التعريفات المرجعية؛ وبسبب غلاء أسعار الأدوية خاصة المستوردة؛ بما يتطلب التحفيز الحقيقي على إنتاج وتسويق واستهلاك الأدوية الجنيسة المحلية الصنع؛
- كما يتعين مراقبة القطاع الخصوصي، وإعمال بروتوكولات علاجية موحدة، إذ أن متوسط تحمُّل ملف صحي في مصحة خصوصية يفوق نظيره في المستشفى العمومي بحوالي 5 مرات؛
- ويتعين تقييم أن معظم نفقات التأمين الصحي يستفيد منها القطاع الصحي الخصوصي (95% بالنسبة لـ CNSS؛ و80% لـ CNOPS؛ و57% بالنسبة لـ "أمو تضان")؛ بما أدى إلى تناسل المصحات الخاصة؛
- ولن يتأتى ذلك سوى بإصلاح المستشفى العمومي وجعله جذابا من حيث جودة الخدمات.
- الحكومة، اليوم، تقول إنه تم تسجيل 5.3 مليون أسرة في السجل الاجتماعي الموحد؛ أي 19.6 مليون شخص (51% من ساكنة المغرب)؛ كما تقول إن نسبة التغطية الصحية: 88% (يجب إضافة نسبة أصحاب الحقوق المغلقة)؛

➤ وتقول الحكومة إن تحمل الدولة لكلفة التأمين الإجباري عن المرض، بالنسبة ل 11 مليون شخص، كلفته الإجمالية لحد الآن بلغت 26 مليار درهم، وفي 2026: 10.5 مليار درهم، برسم "أموتضامن"؛

➤ وإذ نثمن ذلك، نتساءل: أين الخريطة الصحية، ومساهمة القطاع الخصوصي في ردم الفجوة المجالية في الخدمات الصحية؟

➤ وأين هي جاذبية الانخراط؟ (سؤال الاستدامة ومخاطر الإفلاس).

➤ وفي الخلاصة، الإصلاح طريقه واضح، ويتعين التسريع، كما ينبغي الاعتماد على المستشفى العمومي.

4- منظومة التعليم والتكوين والبحث العلمي: ضرورة الانتقال من مقارنة رصد الوسائل إلى مقارنة

النتائج للخروج من دوامة إصلاح الإصلاح

➤ لا يوجد أي تقدم لبلادنا، سوى من خلال إصلاح التعليم، والارتقاء بالمدرسة العمومية، أي الاستثمار في تأهيل الإنسان؛

➤ للأسف دخلنا، منذ عقود، في دوامة إصلاح الإصلاح، بعشرات الوثائق المرجعية، وبكلفات مالية ضخمة (المخطط الاستعجالي؛ الميثاق الوطني؛ القانون الإطار؛ رؤية المجلس الأعلى للتربية والتكوين؛ النموذج التنموي الجديد....)؛

➤ في هذا السياق جاءت الحكومة الحالية بالتزام جديد في برنامجها، حيث وعدت بترتيب المغرب ضمن 60 بلداً الأوائل من حيث جودة التعليمات؛

➤ لكن تصفعا التصنيفات الدولية المعتمدة بمراتب جد متأخرة ومخجلة في مستويات تعلم القراءة والكتابة والحساب؛

- وعوض الانكباب على مراجعة المقررات والبرامج، جاءت الحكومة بتجربة مدارس الريادة، التي تطرح أكثر من سؤال حول نجاعتها وحول عدالتها وحول حكمة تفعيلها؛
- فلا حديث حكومي عن البرامج، بل معظم حديثها اليوم عن صفقات البناء، والسيورات، والأدوات؛
- نعم لا ننكر أهمية تخصيص غلاف مالي بقيمة 97 مليار درهم، مقابل 87 مليار في 2025. ولا ننكر أهمية الرفع المتواصل من المناصب المالية المخصصة لتوظيف الأساتذة بالأكاديميات. كما لا ننكر المجهود المالي لأجرة النظام الأساسي والاهتمام بأطر التعليم والزيادة في أجورها؛
- ونعم، هناك مجهود مالي مخصص لتسريع التعميم الأولي؛ ولتوسيع النقل المدرسي؛ ولتوسيع مؤسسات الريادة؛ ولتأهيل المؤسسات التعليمية، وللدعم الاجتماعي للتلاميذ في إطار الداخليات والإطعام المدرسي والمدارس الجماعية و اقتناء المستلزمات؛
- وهي كلها وسائل أكثر منها نتائج، وصاحب الجلالة نادى إلى الاعتداد بالنتائج وليس بالوسائل؛
- فكل الحكومات بذلت مجهوداً مالياً في التعليم؛ وكل سنة منذ الاستقلال ترتفع ميزانيته؛
- لكن لاحظوا معي:
- أغلبية الطبقة المتوسطة مضطرة إلى مغادرة التعليم العمومي، بسبب اختلالات المدرسة العمومية التي يجب أن تكون العمود الفقري للتعليم؛
- الغلاء الفاحش لمستلزمات الدراسة، ولا سيما الكتب المفروضة على التلاميذ من طرف المؤسسات الخصوصية، علماً أن مجلس المنافسة كان قد نبّه إلى اختلالات سوق الكتب المدرسية، دون تفاعل حكومي؛
- لاحظوا أن جودة التعليمات نراه فيها على تجربة مدارس الريادة، التي يبدو، حسب خبراء تربويين، أنها تركزُ الفوارق في التعليمات، وأنها صالحة أكثر للتلاميذ الذين يعانون من تعثرات دراسية وليس لتلاميذ التفوق الدراسي (قد يأتي وزير في 2026 ليلغي هذا التجريب)؛

➤ والأهم من كل ذلك، لاحظوا أنَّ الهدر المدرسي انتقل من 300 ألف إلى 280 ألف: يا له من إنجاز هائل... بهذه الوتيرة علينا أن ننتظر 30 سنة لنحقق الهدف.

➤ ولاحظوا أن الحكومة جاءت ببدعة تسقيف سن الولوج إلى مهنة التعليم في 30 سنة، مما حرم مئات الآلاف من الخريجين من مجرد اجتياز المباراة.

➤ وفي الخلاصة: إصلاح التعليم لا يستلزم فقط رصد إمكانيات مالية، بل يتطلب البناء على التراكم وليس القطاعات؛ ويتطلب الاعتماد على المدرسة العمومية؛ ويتطلب ضمان شروط انخراط الأسر والأساتذة والتلاميذ والإدارة التربوية.... يعني يتطلب الإشراك في صياغة معالم الإصلاح..... ويتطلب بالأساس الجرأة والإرادة السياسية في إصلاح المضمون والمناهج، أي المقررات الدراسية والديداكتيك والبيداغوجيا، لأننا في عالم أصبحت فيه المعلومة متاحة في الأنترنت... والحاجة اليوم هي للتأطير وليس للتلقين.

➤ أما فيما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي:

➤ فإن تخصيص 17 مليار، مقابل 16 مليار درهم في 2025؛ لا يمكن أن يخفي أنَّ ميزانية البحث العلمي لا تزال ضعيفة جداً، رغم الدروس التي كان علينا التقاطها من جائحة كورونا؛

➤ ومن جهة أخرى، فإن الهدر الجامعي يبلغ تقريباً 50%، بسبب ضعف المنح الجامعية، واختلالات الأحياء الجامعية؛

➤ وهو ما يطرح، بحدة، سؤال تكافؤ الفرص؛

➤ والآن، نحن أمام إصلاحات قانونية قطاعية، نتساءل حول مدى إشراك الأساتذة والطلبة في بلورتها؛

➤ منا نتساءل عن مصير استقلالية الجامعة؛ وعن مدى النجاح في تقنين أصناف الجامعات الموجودة، حفاظاً على الجامعة العمومية وأدوارها ومكانتها؛

➤ والأهم هو أن يكون التعليم العالي في خدمة الابتكار، وفي خدمة ربط التخصصات بحاجيات سوق الشغل الحقيقية.

➤ وفيما يتعلق بالتكوين المهني:

➤ فانه في هذا الموسم يضم 686 ألف و500 متدرباً؛ وتم إحداث 27 معهد جديد؛ ليرتفع عدد المؤسسات إلى 798 عمومية، إضافة إلى 1596 مؤسسة خاصة للتكوين المهني؛ كما تم افتتاح 10 مدن للمهن والكفاءات، وبقيت اثنتان في طور الإنجاز.

➤ وهي منجزات نثمنها، رغم أن المنتظر هو المزيد؛

➤ المزيد ليس فقط من حيث الكم، ولكن من حيث التوزيع العادل مجالياً لمؤسسات التكوين المهني على كل أقاليم بلادنا؛

➤ والمزيد على مستوى تنويع التخصصات، لتسهيل الحصول على فرصة عمل، بما يستجيب لطلبات وحاجيات سوق الشغل.

5- قراءة سياسية في حصيلة الدعم الاجتماعي: ارتفاع عدد المستفيدين دليل على تعمق الفقر

➤ لن نعود مرة أخرى إلى التأكيد على أن هناك من كان في الولايات السابقة يرفض قطعاً آلية الدعم المباشر؛

➤ والحمد لله أنه خرج، بتعليمات ملكية سامية،

➤ والحصيلة، اليوم، هي 4 مليون مستفيد، بكلفة إجمالية: 44.6 مليار درهم، منذ انطلاق البرنامج؛ كما تم تخصيص 26 مليار درهم برسم 2026؛

➤ مع ذلك، ننادي، مرة أخرى، بضرورة مراجعة المؤشر، وبمعالجة الشكايات لآلاف الأسر التي تستفيد شهراً أو شهرين قبل أن ينقطع عنها؛

- كما ندعو الحكومة، الحالية أو المقبلة، لإعداد تصور شامل عن التمويل؛
- لكن الأهم من هذا وذاك هو واجب الحكومة، الحالية أو المقبلة، في عدم الافتخار بهذه الأرقام الضخمة، لأنها دليل فقر، وليست دليل رفاه؛
- أي هي دليل على فشلنا في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين والمواطنات، وإدماجهم في عجلة النشاط الاقتصادي والاجتماعي. (500 درهم ليس هي الحل لتوفير الكرامة، بل الشغل الكريم والقار).

6- دعم اقتناء السكن: نسانده مع الإلحاح على ضرورة عدالته مجاليا

- هذا البرنامج، منذ بدايته، موقفنا هو مساندته؛ مع ضرورة مواكبته بإجراءات لتحسين الاستفادة الفعلية والحقيقية؛
- من حيث الحصيلة، فمنذ انطلاق البرنامج في 2024 (سنتان) استفاد 68 ألف مستفيد، بكلفة 5.6 مليار درهم (معدل 2.8 مليار درهم سنويا)؛
- مع ذلك، نطرح إشكالية التوزيع المجالي للاستفادة، بارتباط مع العرض السكني في الأقاليم النائية، وبارتباط مع المضاربات العقارية وغلاء العقار في المدن الكبرى؛
- كما أن الاستفادة المباشرة، من 7 أو 10 مليون سنتيم، تذهب في غالب الأحيان في النوار.
- ومن جهة أخرى، فالقضاء على أحياء الصفيح، برنامج ضروري استمراره، رغم أنه يكلف غالبا ميزانية الدولة، منذ سنوات طويلة؛
- لكنه برنامج يحتاج، اليوم، إلى المواكبة الاجتماعية للمرحّلين، وإلى التجهيز الحقيقي بالمرافق العمومية للمناطق التي يتم فيها إعادة الإيواء أو إعادة الإسكان؛
- كما يجب التركيز على المراكز القروية الناشئة؛ وهي حلقة وصل تنموي وخدماتي بين المدن والقرى.

7- غلاء الأسعار: الدعم العمومي بين حماية القدرة الشرائية... واغتناء الفراقشية في مجالات

متعددة

➤ إن أكبر مشكلة واجهت المغاربة، ولا تزال، في عهد هذه الحكومة هي الغلاء الفاحش في المواد الاستهلاكية والخدمات (من المحروقات، إلى اللحوم، والمواد الغذائية الأخرى، ومؤخراً حتى في أسعار فواتير الماء والكهرباء)؛

➤ وسنكررها مرة أخرى: التضخم سببه الأساسي ليس مستورداً، بل هو المضاربات والاحتكارات واختلالات سلاسل التوزيع والتسويق، ولم تُرد الحكومة فعل أي شيء بهذا الصدد، حيثُ مثلاً:

➤ قدمنا اقتراحات لاستخدام الآليات الجمركية والضريبية لخفض الأسعار؛

➤ وقدمنا، دون جدوى، مقترحا قانونين للفريق حول إحداث الوكالة الوطنية لتوزيع المنتجات الغذائية؛ وحول تسقيف أسعار المواد والخدمات المدعمة.

➤ الآن، تقول الحكومة في مشروع القانون المالي إنه يتم تحكم في التضخم في حوالي 1.1% عند غشت 2025؛ مع توقع 2% في 2026، لكن بعد أن بلغ مستويات قياسية ما بين 6.1% و6.6% في 2022 و2023؛

➤ لذلك، المطلوب هو إعطاء نسبة التضخم بمرجعية المقارنة مع أسعار 2021؛ لأن أي مادة لم يعد ثمنها إلى حجمه الأصلي السابق؛

➤ كما أن الحكومة تصرح بأنه تم إنفاق 116 مليار درهم من 2022 إلى 2025 لدعم القدرة الشرائية. وتم دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء بإجمالي 17 مليار درهماً؛ وتخصيص، برسم 2026، حوالي 14 مليار درهم برسم 2026 لدعم المواد الأساسية: غاز البوتان، السكر، القمح اللين (ضرورة إصلاح صندوق المقاصة ليستفيد منه المستحقون للدعم)؛

- ونتساءل، اليوم، بعد تأميننا لكل الجهد المالي المرصود:
- هل يذهب فعلاً كل هذا المال العمومي الضخم فعلاً إلى الوجهة الصحيحة؟ أم يستفيد منه الكبار (مثلاً غاز البوتان يستفيد منه فلاحو الضيعات الكبرى والفنادق خمسة نجوم)؛
- ودعم استيراد اللحوم استفاد منهم كبار الفر اقشية؛ بملايير الدراهم؛
- ودعم مهنيي النقل استفاد منه أرباب النقل، ب 8.6 مليار درهم؛
- علينا فعلاً أعمال المراقبة البرلمانية؛ وعلى الحكومة تغيير أسلوب الاستهداف.
- لأنه لا معنى لتضييع عشرات ملايين الدراهم من المال العام، بعضه يصل إلى المستهدفين، وأغلبه يأخذه فر اقشية المال العام.

8- الحوار الاجتماعي: نتائج مالية مهمة لكنها لا تغطي فوارق الغلاء والتضخم

- أولاً، يجب على الحكومة أن تعترف بأن الحوار الاجتماعي ومأسسته لا تعني حوارات ظرفية تحت الضغط؛ بأجندة مالية فقط، بل مفاوضات دائمة ومنتظمة؛
- والدليل هو التعثر في الحوار حول إصلاح صناديق التقاعد، وتنظيم إضراب وطني عام على خلفية تمرير قانون الإضراب دون مفاوضات اجتماعية؛
- على المستوى المادي، نعم هناك مجهود، حيث من 2022 إلى 2026: كلفة الحوار الاجتماعي 48 مليار درهم؛ من خلال الإصلاح النسبي للضريبة على أشطر الضريبة على الدخل؛ والزيادات في أجور الموظفين العموميين؛ ورفع السميك والسماك (هل يتم تطبيق ذلك فعلاً؟)؛
- لكن، بكل موضوعية، ونحن نشيد بهذه النتائج، فهي على أهميتها لا تغطي فوارق التضخم والغلاء، والبرهان هو الواقع، والانزلاق نحو الفقر للملايين، وتضرر الطبقة الوسطى، وهو تقارير مستوى المعيشة الذي تصدره المندوبية السامية للتخطيط كل 3 أشهر.

9- مؤشرات مقلقة حول القدرة الشرائية الحقيقية للمغاربة

➤ إن كل الإجراءات والأغلفة المالية المرصودة تظل إما غير كافية، أو بدون أثر ملموس، أو أنها تخطئ هدفها الحقيقي؛

➤ فحسب المندوبية السامية للتخطيط، فإنه في 2025: خلال الفصل الثالث من سنة 2025، اعتبرت 80% من الأسر أن مستوى المعيشة قد تدهور خلال 12 شهرا السابقة؛ وتتوقع 51,4 % من الأسر تدهوره؛ و 69,4 % من الأسر، خلال الفصل الثالث من سنة 2025، تعتبر أن الظروف غير ملائمة لاقتناء السلع المستديمة؛ و 59 % من الأسر، خلال الفصل الثالث من سنة 2025، مداخلها تغطي فقط مصاريفها، فيما استنزفت 38,7% من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض، في حين لا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخلها 2,3%.

➤ إنها أرقام دالة على الوضعية الاجتماعية المقلقة، وهي أرقام يؤكدوا الواقع الذي نعرفه جميعاً ونعيشه يوميا في محيطنا.

➤ بما يضع علينا سؤال الأثر ما بين الأغلفة المالية المرصودة وبين الصعوبات الاجتماعية لغالبية الأسر المغربية، الوسطى والمستضعفة.

10- الفقر متعدد الأبعاد: تحسن عام على سُلَّم الـ 10 سنوات الماضية وتراجعات في الأربع سنوات

الأخيرة

➤ بكل تأكيد، فإن الفقر في العشر سنوات الأخيرة تراجعت نسبته، بغ=فضل عدة برامج أساسية أهمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ فبين 2014 و 2024 هناك دينامية وطنية لتراجع الفقر؛

➤ لكن، في الأربع سنوات الأخيرة؛

➤ انزلق نحو 3.2 مليون نحو الفقر والهشاشة في السنوات الأخيرة؛

➤ وحسب تقرير للHCP، منشور في ماي 2025، فإنه في 2024 بلغ عدد الفقراء 2,5 مليون نسمة (كان في 2014 هو 4 مليون نسمة)؛

➤ وفي 2024 أيضاً يوجد 3 ملايين نسمة في وضعية هشاشة (مهددين بالحرمان)، 82% منهم في العالم القروي؛

➤ وفي 2024: يوجد 72% من الفقراء في العالم القروي (كانت النسبة 79% في 2014)؛

➤ ويتركز الفقر في 5 جهات (ما يقارب 70% من مجموع الفقراء، و60% من الأشخاص في وضعية هشاشة إزاء الفقر)؛

➤ وتوجد أقاليم بمعدلات فقر تجاوزت 20%؛ كما أن 5 أقاليم بمعدلات فقر تفوق ضعف المعدل الوطني: أزيلال (17,0%) وشيشاوة (15,1%) والصويرة (14,8%) وتازة (14,4%) ووزان (13,6%).

➤ الخلاصة المركزية: هناك مجهود مالي، وهناك برامج اجتماعية، وهناك تحسن خلال 10 سنوات لمعدلات الفقر؛ لكن مع ذلك في السنوات القليلة الماضية (2020-2025) معدلات الفقر تعود للارتفاع، ويأخذ الفقر طابع التركز المجالي، بما يتطلب سياسة استهداف اجتماعي ومجالي أكثر نجاعة وشفافية، وبما يتطلب العدالة المجالية في توزيع الاستثمار العمومي والخصوصي لإنتاج الثروات وخلق مناصب الشغل.... أي لتوفير الكرامة.

العدالة المجالية على ضوء الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

1- هل تدابير مشروع القانون المالي تستجيب لمستلزمات القطع مع مغرب السرعيتين؟

➤ إن الخطاب الملكي السامي الذي أثار اختلال "المغرب بسرعتين"؛ والذي أكدته في خطاب افتتاح البرلمان، بمثابة تنبيه وناقوس، وبمثابة خارطة طريق لنا جميعاً، وللحكومة ذات الإمكانيات على وجه الخصوص؛

- اليوم، يأتي مشروع القانون المالي بقرار إحداث "صندوق التنمية الترابية المندمجة"، بميزانية ممتدة تقدر بـ 20 مليار درهم؛ منها 5 ملايين درهم في 2026 من الميزانية العامة؛
- والأمر بالصرف هو السيد رئيس الحكومة؛ بمعنى أن المساءلة عن النتائج ستكون لرئيس الحكومة، بالدرجة الأولى؛
- والأولويات هي الصحة، التعليم، التشغيل، الماء الصالح للشرب، التأهيل الترابي للمراكز الصاعدة والمناطق الجبلية؛
- ونحن، اليوم، أمام التزام حكومي ببرنامج أولوي في 2026 للمناطق الجبلية والقروية، ولتنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة؛
- وللتذكير، فقد تم سابقاً (قرأنا هذا في كل مشاريع القوانين المالية السابقة) تشخيص 542 مركز صاعد ذي أولوية، وتم انتقاء 77 مركز نموذجي للتجريب؛
- لكن، سيتم التنفيذ الآن في 36 مركزاً ناشئاً فقط، ذي أولوية، بكلفة 2.8 مليار درهم (أي نسبة 6.6% من المراكز التي تمّ تشخيصها)؛
- ومن حيث المقاربة: هناك ثلاثة أبعاد:
- أولاً: البعد التنموي بمفهومه العام (التأهيل الترابي بانسجام مع المشاريع الكبرى)؛
- ثانياً: تكريس الطابع المجالي (الإشراك؛ تحديد الحاجيات والأولويات؛ اللاتمرکز)؛
- ثالثاً: البعد المندمج: الالتقائية التمويلية عبر إحداث حساب خصوصي؛ حكمة الأولويات والتنفيذ).
- الآن، علينا أن نضع الأسئلة الحقيقية: هل 5 و 2.8 و 20 مليار درهم هي أغلفة مالية تتلاءم وتستجيب لحجم الانتظارات المتعلقة بالفوارق المجالية، في الخدمات العمومية الأساسية؟
- قطعاُ الجواب: لا، بل نحن بعيدون تماماً عن المنتظر؟

➤ السؤال الثاني: هل قمنا بتقييم برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؟ لنعرف أين الخلل في التدبير ولماذا لم تتحقق النتائج والأثر؟ لا.

➤ والثالث: هل قمنا بتقييم أداء ونتائج صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؟ والذي لا يزال يشغل بنفس المقاربات عند وزارة الفلاحة بملايير الدراهم سنوياً؟ لا.

➤ لذلك، نعتقد بأن تقليص الفوارق المجالية هو معركة مصيرية واستراتيجية طويلة الأمد، نعم إحداث الصندوق جيد، لكن علينا تغيير عميق في السياسات العمومية كلها حتى نصير في خدمة الإنصاف المجالي؛

➤ وعلى وجه التحديد، الآن، على هذا البرنامج أن يُضيف، باستعجال: تمويل وإعداد وثائق التعمير، وتطهير السائل، لأنه لا يمكن تنمية أي مجال قروي أو جبلي إذا لم يتوفر هذان العنصران؛

➤ كما يتعين الرفع من الموارد الذاتية للجماعات الترابية؛ وإشراكها وإشراك المنتخبين والاعتماد على برامج التنمية الجماعية، في عملية تنمية مجالاتها؛ انسجاماً مع مبدأ التدبير الحر، ومع خيار اللامركزية، وهو خيار دستوري، كما يعلم الجميع.

2- برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز: مجهود معتبر إلى جانب

أوضاع مزرية يتعين تسريع النظر فيها

➤ في سياق تأكيد جلاله الملك على تنمية المناطق الجبلية؛ نذكر الحكومة بأن فريقنا سبق له أن تقدم بمقترح قانون حول الكتل الجبلية والسياسات العمومية التي يتعين انتهاجها بهذا الصدد؛ لكن الحكومة لا ترد علينا؛

➤ كما سبق لنا أن نادينا بتوسيع برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز ليشمل كل المناطق الجبلية؛ لكن الحكومة لا تنصت؛

- عودةً لبرنامج زلزال الحوز، نتذكر أنه كان هناك التزام حكومي بتوفير 120 مليار درهم على مدى 5 سنوات، أي 24 مليار درهم في السنة؛ لفائدة 6 أقاليم، بما يشمل 4.2 مليون نسمة؛
- والحصيلة، اليوم، كما يقدمها مشروع القانون المالي:
- إلى غاية متم شتنبر 2025، تمت تعبئة 15.5 مليار درهم: بمعدل 8 مليار درهم في السنة تقريباً؛
- وتم إنفاق: 7.25 مليار درهم ما بين المساعدات الشهرية للأسر المتضررة (63 ألف أسرة)، والمساعدات المباشرة لإعادة بناء المنازل كلياً (5700 أسرة)، أو جزئياً (52 ألف أسرة)؛
- و5 مليارات و740 مليون درهم، للعمليات الاستعجالية القطاعية؛
- وبناء مخزون المنصات الجهوية للمواد الأساسية: 2.2 مليار درهم.
- إنه مجهود مالي وتدييري كبير، نعم؛
- لكن نظل بعيدين عن تعبئة ما تم الالتزام به من موارد مالية؛
- وتظل طرق، ومباني، وفنادق، ومساجد، ومدارس، ومراكز صحية، ومحلات تجارية، في انتظار إعادة التأهيل؛
- كما أن هناك شكاوى أسر بالآلاف، يتعين النظر فيها، تتعلق بالإحصاء، وبالاستفادة، وبتأخر صرف الإعانات، وتعرثر مشاريع عمومية. وهي أسر تعيش ظروفاً مزرية.

الديمقراطية: الغائب الأكبر عن أجندة الحكومة

- إن الديمقراطية وتوسيع فضاء الحريات ليسا مجرد كماليات، بل ضرورة محورية لتعبئة وإطلاق طاقات الشباب والمجتمع كله، كما ورد في وثيقة النموذج التنموي الجديد؛
- وعندما نقول الديمقراطية نعني بذلك: احترام الدستور؛ ونعني أدوار المؤسسات التمثيلية الوطنية والترابية؛ وآليات الديمقراطية التشاركية؛ وطريقة تعامل الحكومة مع البرلمان ومع

مؤسسات الحكامة؛ ومع المعارضة؛ ومدى احترام أدوار المنتخبين؛ ومدى مشاركة المواطنين في الشأن العام؛ أي مدى الثقة والمصادقية؛ ونعني الثقافة الديمقراطية في المجتمع ومدى تجذرها؛ ونتحدث عن الحقوق في التشريعات ومدى فعالية الولوج إليها؛ ونتحدث عن المساواة بين النساء والرجال.....وعن تنقية مؤسساتنا المنتخبة وفضائنا السياسي والانتخابي من المال والفساد والمصالح الذاتية.... وعن الانفراج الحقوقي والسياسي.

➤ لكن، هذه الحكومة التي تدعي أنها سياسية، تفتقر إلى الحس السياسي، وتبتعد عن كل موضوع سياسي؛ ولا تتواصل مع الرأي العام؛ ولا تنصت لا لرأي المواطن، ولا لرأي المعارضة، ولا لتقارير مؤسسات الحكامة؛

➤ وحين تقترب الحكومة الحالية من مواضيع سياسية، فهي تُحدِّث تراجعاً، كما هو الشأن بالنسبة لقانون الإضراب ومشروع قانون المجلس الوطني للصحافة؛

➤ ولم تأت إلى حد الآن بمشروع مدونة الأسرة، ربما لأنها تحسب الأمر انتخابياً؛

➤ ومما يؤكد أن الحكومة الحالية تفتقر للحس السياسي وللثقافة الديمقراطية، فقد تضمنت وثائق مشروع القانون المالي فقرة يتيمة ومعزولة حول خطة العمل الوطنية في مجال

الديمقراطية وحقوق الإنسان (كأمر ثانوي).

➤ في هذا السياق، نجدد إشادتنا بالتوجهات الملكية السامية، لإعداد منظومة معروفة ومعتمدة قبل متم 2025 تتعلق بانتخابات مجلس النواب؛

➤ والتي تلتها مشاورات مع الأحزاب شاركنا فيها بمذكرة اطلع الرأي العام على مضامينها؛

➤ وستكون لنا مناسبة للإدلاء بآرائنا حول الصيغ المطروحة حول القوانين ذات الصلة بالموضوع، قريباً؛

➤ علماً أننا سنظل، كما كنا دائماً، مدافعين عن التخليق، وعن تعزيز الشباب والنساء؛ وعن الكفاءة في الحياة المؤسساتية.

➤ وبالمناسبة، فإن الارتقاء بفضائنا السياسي والمؤسسي، يتطلب، أيضاً، النهوض بالجهوية واللامركزية، وبإصلاح العدالة.

➤ وفي هذا السياق، أيضاً، وصلةً بمسألة الأمازيغية، فإنه من الغريب أن الحكومة في وثائق قانون المالية تحسب اعتماد رأس السنة الأمازيغية عيداً وطنياً ورسمياً كإنجاز لها (الصفحة 108 من مذكرة التقديم)؛

➤ كما نستغرب أنه تمت، ما بين 2022 إلى 2025، تعبئة مليار درهم لصندوق تحديث الإدارة وإدراج دعم استعمال اللغة الأمازيغية، لكن دون نتائج تذكر.

خلاصة موقف الفريق من مشروع قانون مالية 2026

إن آخر مشروع قانون مالي للحكومة الحالية، برسم 2026،

وإن كان يتضمن بضع إيجابيات،

وإن كان ينطوي على مجهود ميزانياتي؛

إلا أنه، على العموم:

جاء بنفس المقاربات الحكومية المعتادة التي عجزت عن تحقيق الأثر الاجتماعي والاقتصادي والمجالي

على مدى أربع سنوات؛

وتدأيره لا تعكسُ بالشكل الكافي عناوين التوجهات العامة؛

وإجراءاته لا تستجيبُ بالقدر اللازم للانتظارات ومتطلبات الإصلاح.

ولذلك، سنحرص على تقديم التعديلات اللازمة عليه.